



رقم التقرير : PAD5007

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة تقييم المشروع
لقرض مقترح

لمبلغ يعادل 135 مليون دولار أمريكي

ومنحة صندوق استئمان

بمبلغ يعادل 15 مليون دولار أمريكي

البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسَّر (GCFF)

الى الجمهورية اللبنانية

لمشروع الاستجابة الطارئة لتأمين إمدادات القمح للبنان

25 نيسان/أبريل 2022

قطاع الزراعة والأغذية
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سعر الصرف

(سعر الصرف في {21 نيسان/أبريل 2022})

وحدة العملة =

1,512 ليرة لبناني = 1 دولار أمريكي

0.7318 دولار أمريكي = 1 من حقوق السحب الخاصة

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

نائب الرئيس الإقليمي:

فريد بلحاج

المدير القطري:

ساروج كومار جها

المدير الإقليمي:

آيات سليمان

مدير الممارسة:

ماريان جروكود

قائد (قادة) فريق العمل:

إيرينا شومان، أرمين يورجنليكم

Error! Bookmark not defined.....	ورقة البيانات
6	I. السياق الاستراتيجي
6.....	أ السياق القطري
8.....	ب. السياق القطاعي والمؤسسي
	II. وصف المشروع 11
11.....	ألف. الهدف الإنمائي للمشروع
12.....	ب. مكونات المشروع
16.....	ج. المستفيدون من المشروع
17.....	د. سلسلة النتائج
18.....	هـ. مبررات مشاركة البنك ودور الشركاء
	III. ثالثا. ترتيبات التنفيذ 19
19.....	أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية
20.....	ب- ترتيبات متابعة وتقييم النتائج
20.....	ج. الاستدامة
20	رابعاً. ملخص تقييم المشروع
21.....	أ. التحليل الفني والاقتصادي والمالي
22.....	ب. الائتماني
25.....	ج. سياسات التشغيل القانونية
25.....	د. البيئية والاجتماعية
27	خامساً. خدمات معالجة المظالم
	IV. سادساً: المخاطر الرئيسية 28
31	سابعاً - إطار النتائج والرقابة
36	الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم
36	الملحق 2: الإدارة المالية

ورقة البيانات

المعلومات الأساسية

المعلومات الأساسية			
البلد	اسم المشروع		
لبنان	لبنان: مشروع الاستجابة الطارئة لتأمين إمدادات القمح		
الرقم التعريفي للمشروع	أداة التمويل	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية	الإجراء
P178866	تمويل المشروع الاستثماري	كبير	الحاجة الملحة أو قيود القدرات (FCC)

طرق التمويل والتنفيذ

[] نهج برامجي متعدد المراحل [MPA]	[] مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة (CERC)
[] سلسلة من المشاريع (SOP)	[√] دولة (دول) هشة
[] الشروط المستندة إلى الأداء (PBCs)	[] دولة (دول) صغيرة
[] الوسطاء الماليون (FI)	[] هش داخل دولة غير هشة
[] الضمان القائم على المشروع	[] صراع
[] السحب المؤجل	[√] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان
[] ترتيبات الشراء البديلة (APA)	[] دعم التنفيذ العملي الموسع (HEIS)

تاريخ الموافقة المتوقع	تاريخ الاغلاق المتوقع
06 مايو / أيار 2022	31 مايو / أيار 2023
تعاون البنك / مؤسسة التمويل الدولية	
لا	

الهدف الإنمائي المقترح:

الهدف من المشروع هو ضمان توافر القمح في لبنان، استجابة لاضطرابات سوق السلع العالمية، والحفاظ على توافر الخبز بأسعار ميسورة للأسر الفقيرة والمحتاجة.

المكونات

اسم المكون	التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية)
------------	---------------------------------------

المكون 1: تمويل احتياجات استيراد القمح الفورية والحفاظ على إمكانية حصول الأسر الفقيرة والهشة على الخبز	147.50
المكون 2: إدارة المشروع وبناء القدرات	2.50

المنظمات

المقترض:	الجمهورية اللبنانية
الوكالة المنفذة:	وزارة الاقتصاد والتجارة

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

ملخص

التكلفة الإجمالية للمشروع	150.00
إجمالي التمويل	150.00
منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	135.00
الفجوة التمويلية	0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)	135.00
تمويل من خارج مجموعة البنك الدولي	
Trust Funds	15.00
Concessional Financing Facility	15.00

المدفوعات المتوقعة (بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة المالية للبنك الدولي	2022	2023
السنوية	4.10	145.90
التراكمية	4.10	150.00

البيانات المؤسسية

مجالات الممارسة المساهمة

مجال الممارسة (قائد)

الزراعة والغذاء

فحص تغير المناخ والكوارث

تم فحص هذه العملية بحثًا عن مخاطر تغير المناخ والكوارث على المدى القصير والطويل

أداة تصنيف مخاطر العمليات الممنهجة (الفرز)

فئة المخاطر	التصنيف
1. السياسة والحوكمة	● عالية
2. الاقتصاد الكلي	● عالية
3. استراتيجيات وسياسات القطاع	● كبيرة
4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	● معتدلة
5. القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	● كبيرة
6. الائتمانية	● عالية
7. البيئية والاجتماعية	● كبيرة
8. أصحاب المصلحة	● عالية
9. أخرى	● معتدلة
10. بشكل عام	● عالية

الامتثال

السياسة العامة

هل يخرج المشروع عن إطار الشراكة القطرية من حيث المحتوى أو في جوانب أخرى مهمة؟

لا [✓] نعم []

هل يتطلب المشروع أي إعفاءات من سياسات البنك؟ نعم [] لا [✓]

أهمية المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياقها في وقت التقييم

المعايير البيئية والاجتماعية	الأهمية
تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	مهمة
إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات	مهمة
العمل وظروف العمل	مهمة
كفاءة الموارد ومنع وإدارة التلوث	مهمة
صحة وسلامة المجتمع	مهمة
حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي	غير مهمة حالياً
حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	مهمة
الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً	غير مهمة حالياً
التراث الثقافي	غير مهمة حالياً
الوسطاء الماليون	غير مهمة حالياً

ملاحظة: لمزيد من المعلومات بشأن تقييم البنك الدولي للعناية الواجبة للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع ، يرجى الرجوع إلى ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لتقييم المشروع (ESRS) .

المواثيق القانونية

الأجزاء والوصف

يجب على المقترض، من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة ، في موعد لا يتجاوز شهرًا واحدًا (1) بعد تاريخ النفاذ، تعيين موظفين داخل وزارة الاقتصاد والتجارة و/أو تعيين خبراء ، حسب الاقتضاء، وعلى النحو الوارد في دليل عمليات المشروع (POM) ، والابقاء في كافة الأوقات بعد ذلك أثناء تنفيذ المشروع بموظفين و/أو خبراء بعدد كافٍ مخصصين لدعم تنفيذ المشروع داخل وزارة الاقتصاد والتجارة، بالتكوين والموارد والشروط المرجعية والوظائف المقبولة للبنك.

الأجزاء والوصف

دون تقييد لنصوص المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد، يتعين على المقترض، من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة، ووفقًا لقوانين لبنان وبما يتفق معها، (أ) اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الاحتيال والفساد في ما يتعلق بطحن القمح وتوزيعه. من الدقيق وتوزيع الخبز على سكان لبنان، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) من قبل أي طاحونة مؤهلة أو مخبز مؤهل، أو أي كيان آخر يتم اختياره لتنفيذ الأنشطة في إطار المشروع ؛ (ب) الإبلاغ فورًا عن أي مزاعم مادية وموثوق بها بشأن الاحتيال والفساد فيما يتعلق بهذه الأنشطة إلى البنك؛ (ج) اتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب للتحقيق في أي من هذه الادعاءات وتقديم تقرير للبنك على فترات منتظمة حول التقدم المحرز في هذا التحقيق، وعند استكمالها، النتائج التي تم التوصل إليها؛ و(د) إذا تم إثبات أي ادعاءات من هذا القبيل من خلال هذا التحقيق، اتخاذ الإجراءات العلاجية أو التصحيحية المناسبة في الوقت المحدد لمعالجة الاحتيال والفساد ومنع تكراره وتقديم تقرير إلى البنك بشأن هذا الإجراء، وكل ذلك كما هو موضح في دليل عمليات المشروع.

الأجزاء والوصف

يصرح المقترض بالتزامه بهدف المشروع. ولهذه الغاية، ينفذ المقترض المشروع من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة، وفقًا لأحكام اتفاقية القرض. دون الحصر بنصوص الفقرة السابقة، يجب على المقترض تنفيذ المشروع وفقًا لشروط الإطار التنظيمي (على النحو المحدد في اتفاقية القرض). تتضمن الأحداث الإضافية للتعليق مما يلي، على وجه التحديد، أن الإطار التنظيمي أو أي نصوص منه سيتم تعديلها أو تعليقها أو إلغاؤها أو إلغاؤها أو التنازل عنها أو عدم تنفيذها بطريقة تؤثر بشكل جوهري وسلب، في رأي البنك على قدرة (أ) المقترض على تحقيق هدف المشروع و/أو أداء أي من التزاماته بموجب الاتفاقية الإطارية للقرض؛ و/أو (ب) المستوردون المؤهلون لأداء أي من التزاماتهم بموجب الاتفاقية الإطارية بطريقة من شأنها أن تؤثر سلبًا على تنفيذ المشروع.

الشروط		
النوع	مصدر التمويل	الوصف
الفعالية	الصناديق الاستثمارية ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية	قام المقترض ، من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة ، بوضع واعتماد دليل عمليات المشروع بطريقة مقبولة من البنك.
النوع الفعالية	مصدر التمويل الصناديق الاستثمارية ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية	الوصف قام المقترض ، من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة ، بتعيين موظفين من الوزارة للعمل كمنسق للمشروع، وجميعهم يتمتعون بشروط مرجعية ومؤهلات وخبرات (بما في ذلك تخصيص الموارد المناسبة) على نحو مقبول من البنك.
النوع الصرف	مصدر التمويل الصناديق الاستثمارية ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية	الوصف أبرمت الوزارة اتفاقيات إطارية مع مستوردي القمح المؤهلين وفقًا لنصوص اتفاقية القرض.
النوع الصرف	مصدر التمويل الصناديق الاستثمارية ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية	الوصف أعدت وزارة الاقتصاد والتجارة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) وقامت بالإفصاح عنها على نحو مقبول من البنك.

أ. السياق القطري

1. **أحدثت الحرب في أوكرانيا صدمة كبيرة لأسواق السلع العالمية.** في عام 2021، كانت روسيا أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي في العالم، وثاني أكبر دولة مصدرة للنفط الخام والمكثفات. وتمثل روسيا وأوكرانيا معاً ما بين 25 و 30 في المائة من سوق القمح العالمي، بينما تعتبر روسيا (وبيلاروسيا) أيضاً من الدول المصدرة الرئيسية للأسمدة. كان للاضطرابات الناجمة عن الصراع (العقوبات، وانهيار الإمدادات، وما إلى ذلك) تأثير فوري على أسعار الوقود والغذاء العالمية. ارتفعت أسعار النفط بنحو 90 بالمائة مقارنة بشهر مارس/آذار 2021. وارتفعت أسعار القمح بنسبة 50 بالمائة منذ أوائل فبراير/شباط 2022 و 80 بالمائة منذ مارس/آذار 2021، وهي الآن في أعلى مستوياتها على الإطلاق. يشكل انقطاع الصادرات من روسيا وأوكرانيا تهديداً مباشراً للدول الرئيسية المستهلكة للقمح ذات الحصص العالية من واردات القمح من روسيا و/أو أوكرانيا.

2. **يعتمد لبنان بشكل كبير على واردات القمح التي جاء معظمها من أوكرانيا وروسيا قبل الأزمة.** يستورد لبنان، وهو بلد ذو إمكانيات زراعية محدودة لإنتاج القمح، حوالي 80 في المائة من إجمالي القمح الذي يستهلكه. في السنوات التي سبقت الصراع، كان لبنان يستورد حوالي 580 ألف طن من القمح سنوياً (متوسط 2018-2020، COMTRADE) بقيمة تجارة سنوية قدرها 134 مليون دولار أمريكي (متوسط 2018-2020، كومتريد). في عام 2020، تم الحصول على 96 في المائة من واردات القمح في لبنان من أوكرانيا (80 في المائة من إجمالي واردات القمح) وروسيا (16 في المائة من إجمالي واردات القمح) على التوالي.

3. **يأتي الصراع في وقت يعاني فيه لبنان من أشد الصدمات، بدءاً من الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، وأخيراً انفجار ميناء بيروت.** في عام 2019، واجه لبنان أزمة اقتصادية ومالية بسبب توقف تدفقات رأس المال، مما أدى إلى إخفاقات منهجية في القطاع المصرفي والديون وسعر الصرف. أدى النقص في الدولار الأمريكي في السوق إلى تعدد أسعار الصرف، فضلاً عن القيود غير الرسمية واليات الرقابة على الودائع بالدولار الأمريكي والتحويلات إلى خارج البلاد.

أدت جائحة كوفيد 19 وعمليات الإغلاق اللاحقة إلى تفاقم الوضع، مما أثر بشكل مباشر على صحة الناس وسبل عيشهم وأمنهم الغذائي. كان لانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 آثار اقتصادية سلبية كبيرة، بما في ذلك فقدان سبل العيش، مما زاد من الضغوط على الاقتصاد. في مواجهة هذه الأزمات، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبنان من ما يقارب من 52 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى مبلغ يُقدر بـ 21.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وهو انكماش بنسبة 58 في المائة. عادة ما يرتبط هذا الانكماش الكبير والسريع بالصراعات أو الحروب. إن الطبيعة المعقدة لهذه التحديات تجعل التعافي صعباً، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل على رفاهية الأسر اللبنانية.

4. **زادت الأزمات من البطالة، وزادت من تدهور سبل عيش الأسرة.** فقد واحد من كل خمسة عاملين وظيفته منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، بينما خفضت 61 بالمائة من الشركات التي شملها المسح عدد العاملين الدائمين بنسبة 43 بالمائة في المتوسط (مسوحات البنك الدولي للشركات، 2019-2020). قامت الشركات المتوسطة والكبيرة بتسريح عدد أكبر من العاملين: 76 في المائة من الشركات الكبيرة تقلص حجمها بمتوسط 37 في المائة، بينما تقلص حجم 70 في المائة من الشركات المتوسطة بنسبة 43 في المائة. تغطي هذه الأرقام الشركات الرسمية فقط، ومن المتوقع أن يكون التأثير أسوأ بين الشركات غير الرسمية والشركات الرسمية صغيرة الحجم، حيث يعمل العديد من الفقراء. خفضت حوالي 13 في المائة من الشركات رواتبها بنحو 45 في المائة، في حين رفعت 29 في المائة من الشركات رواتب موظفيها بنحو 40 في المائة.

5. **يستمر الاضطراب النقدي والمالي، إلى جانب ارتفاع التضخم، في زيادة الأوضاع المتأزمة.** شهد سعر الصرف مزيداً من التدهور في عام 2021، مع انخفاض سعر الأوراق النقدية من الدولار الأمريكي بنسبة 211 في المائة على أساس سنوي على مدار الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021، متجاوزاً عتبة 22000 ليرة لبنانية/دولار أمريكي بشكل متكرر. ظهر هذا الوضع ضمن نظام سعر الصرف المتعدد الذي يشمل أيضاً السعر الرسمي البالغ 1,507.5 ليرة لبنانية/دولار أمريكي، وقام مصرف لبنان بفرض أسعار أقل. بشكل عام، انخفض متوسط سعر الصرف للبنك الدولي بنسبة 219٪ على أساس سنوي خلال 11 شهراً من عام 2021.

تضمنت تداعيات سعر الصرف ارتفاعاً في التضخم، والذي يقدر بمتوسط 150 في المائة في عام 2021 - وهو ثالث أعلى مستوى عالمياً بعد

فنزويلا والسودان (المركز الاقتصادي اللبناني [LEM] ، خريف 2021). بعد انخفاضه إلى 101 في المائة على أساس سنوي بحلول يونيو/حزيران 2021، ارتفع التضخم مرة أخرى إلى 174 في المائة على أساس سنوي في أكتوبر/تشرين أول 2021. ويرتبط الارتفاع منذ يونيو/حزيران 2021 بالإلغاء المطرد لدعم النقد الأجنبي للسلع المستوردة، وسجل التضخم ارتفاعاً إضافياً بنسبة 240 في المائة على أساس سنوي في يناير/كانون ثاني 2022.

6. بينما ارتفع متوسط التضخم السنوي إلى 85 في المائة في عام 2020، نما متوسط تضخم أسعار المواد الغذائية وحده بنسبة قياسية قدرها 250 في المائة خلال عام 2019. وبين يناير/كانون ثاني 2021 ويناير/كانون ثاني 2022، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي 157 في المائة، مع معدل تضخم مقابل في أسعار الغذاء بلغ 328 في المائة. منذ إلغاء دعم النقد الأجنبي، ارتفع تضخم أسعار الغذاء على أساس سنوي بشكل حاد، حيث وصل إلى 483٪ في يناير/كانون الثاني 2022. وهذا الوضع له عواقب وخيمة على الفقراء لأن استهلاك الغذاء يشكل نسبة أكبر من نفقات الأسرة في الأسر الفقيرة. وجدت المسوحات الهاتفية في مايو/أيار ويوليو/تموز 2021 أن 46 بالمائة من الأسر أفادت بوجود صعوبات في الوصول إلى الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى (برنامج الغذاء العالمي، 2021).

7. ازدادت أوضاع الفقر والاستضعاف بشكل ملحوظ، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على رأس المال البشري في لبنان. من المرجح أن تتحمل الأسر وطأة الانكماش الاقتصادي والزيادة السريعة في أسعار المواد الغذائية. ومع تعرض موازنات الأسر لضغوط متزايدة، يضطر الفقراء إلى التقليل من استثماراتهم في التعليم والمهارات والصحة - مما يؤدي إلى تفاقم الفقر ويصبحون عرضة للصدمات في المستقبل. كان الفقر في تزايد بالفعل قبل الأزمة، حيث ارتفعت نسبته من 26٪ في 2012 إلى 37٪ في 2019.

تشير التوقعات الأولية للبنك الدولي إلى أن أكثر من 50 في المائة من السكان هم تحت خط الفقر الوطني في عام 2020 (البنك الدولي، 2021). ويكشف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2021 (MPI) أن معدل الفقر متعدد الأبعاد قد تضاعف من 39٪ في عام 2019 إلى 81٪¹. تسلط هذه الإحصائيات الضوء كذلك على الوضع المستضعف للأسر التي لديها أطفال صغار والتحديات الشديدة التي تفرضها الأزمات الحالية على رأس مالها البشري.

8. اللاجئين والمجتمعات المضيفة هم من بين أكثر المتضررين من هذه الأزمات. يستضيف لبنان وهو بلد صغير يبلغ عدد سكانه 5.2 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2021)، أعلى نسبة من اللاجئين لكل فرد في العالم. وتشير أحدث تقديرات الحكومة اللبنانية إلى أن البلاد تستضيف 1.5 مليون نازح سوري، إلى جانب 31502 لاجئ فلسطيني من سوريا، وعدد سكان سابق يزيد عن 277985 لاجئ فلسطيني (LCRP خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية، 2020). وقد شكل هذا التدفق ضغطاً هائلاً على الموارد الشحيحة بالفعل في البلاد، ووسّع خدماتها العامة، وساهم في تصاعد التوترات في دولة معرضة للصراع وعدم الاستقرار. ووفقاً لتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي (ESIA) الذي أجراه البنك الدولي²، بلغت التكاليف المالية المتعلقة بالأزمة السورية ما يقدر بنحو 2.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2012-2014.

9. كما أدت الأزمات إلى الحد من قدرة المرأة على توليد الدخل وتحسين سبل عيشها. بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في لبنان 25٪ بنهاية عام 2019، وهي تمثل ثلث معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة. وتظهر بيانات المسح أنه بعد الأزمات المتعددة التي عانت من لبنان، كانت نسبة فقدان الوظائف بين النساء أعلى بشكل ملحوظ من تلك بين الرجال، على الرغم من أن النساء يشكلن أقل من ثلث إجمالي القوى العاملة بدوام كامل (متابعة لمسح المؤسسات 2019، 2020). أثرت الأزمات على وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية بطرق مختلفة؛ على سبيل المثال، وبسبب إغلاق المدارس نتيجة جائحة كوفيد 19، أصبح من الصعب على النساء إدارة مسؤوليات العمل ورعاية الأسرة، لذلك خرجت البعض منهن من الاقتصاد. علاوة على ذلك، أدت الإغلاقات بسبب جائحة كوفيد 19 إلى جانب الأزمة الاقتصادية الأوسع نطاقاً إلى تفاقم مخاطر العنف ضد المرأة. خلال الأشهر الخمسة الأولى من الإغلاق، تم الكشف عن وتسجيل المزيد من التقارير عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل مصادر مختلفة. سجل نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي زيادة بنسبة 3 في المائة في العنف الشريك الحميم من قبل الشركاء الحاليين أو السابقين، وارتفاعاً بنسبة 5 في المائة في حوادث الاعتداء الجسدي، وزيادة بنسبة 9 في المائة في الحوادث التي تقع في منزل الناجين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020).

¹ الإسكوا ، (2021). الفقر متعدد الأبعاد في لبنان. إطار قياس مقترح وتقييم للأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

² البنك الدولي. (2014). تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السورية في لبنان.

10. يؤدي الشلل السياسي المتكرر وضعف الحوكمة إلى زيادة تعقيد التعافي. يتسم لبنان بسوء الحوكمة، حيث أفاد 4٪ فقط من اللبنانيين بأنهم راضون أو راضون تمامًا عن حكومتهم (الباروميتر العربي). ووفقًا لمرصد الاقتصاد اللبناني التابع للبنك الدولي (LEM)، خريف 2021، تستمر سيطرة النخبة على الرغم من حدة الأزمة، وقد أصبح ذلك يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي في البلاد على المدى الطويل. من المقرر إجراء الانتخابات العامة في 15 مايو/أيار 2022. واستؤنفت المحادثات مع صندوق النقد الدولي في بعثة عقدت في يناير/كانون ثاني وفبراير/شباط ومارس/آذار 2022، بهدف وضع برنامج استقرار وتأمين تمويل بالعملة الأجنبية. وتشمل العناصر الحاسمة لبرنامج إرساء الاستقرار: موازنة وطنية لعام 2022 وإطار مالية عامة متوسط المدى، وسياسة نقدية جديدة (تبدأ من عملية توحيد أسعار الصرف المتعددة وتدقيق لحسابات مصرف لبنان)، والاعتراف بخسائر القطاع المصرفي وتوزيعها (مرصد الاقتصاد اللبناني ربيع 2021، مرصد الاقتصاد اللبناني خريف 2021)، وإصلاحات تعزيز النمو، وبرامج الحماية الاجتماعية الشاملة وذات الاستهداف الجيد.

ب. السياق القطاعي والمؤسسي

11. يستمر تدهور حالة الأمن الغذائي في لبنان، حيث وصلت إلى مستويات تنذر بالخطر لدى بعض الفئات السكانية، لا سيما اللاجئين. تشير التقديرات إلى أن 34 في المائة من اللبنانيين و50 في المائة من اللاجئين أو النازحين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2021 (برنامج الأغذية العالمي - برنامج الأغذية العالمي، 2022). وأفاد أكثر من نصف البالغين - 53 بالمائة - أنهم يفتقرون إلى المال لشراء الطعام في وقت ما خلال الاثني عشر شهرًا الماضية (لوسشكي، 2021). استمرت أسعار المستهلك في لبنان في الارتفاع بشكل كبير، وارتفع مؤشر أسعار المستهلك العام على أساس سنوي بأكثر من 240 في المائة في يناير/كانون ثاني 2022، وهو أكبر ارتفاع منذ بداية الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان. قفزت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 483 في المائة في يناير/كانون ثاني 2022. وتمثل هذه أكبر زيادة منذ بداية الأزمات وتعتبر قيمة متطرفة على مستوى العالم.

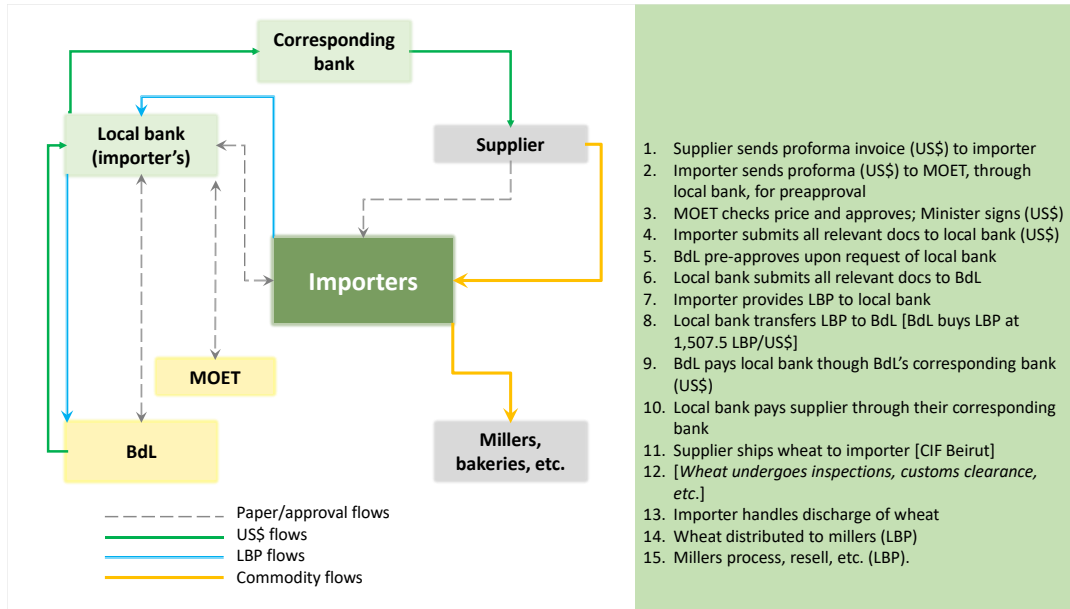
12. الخبز عنصر أساسي في النظام الغذائي لأفقر الناس. الخبز هو أكبر عنصر منفرد في سلة البقاء والحد الأدنى للإنفاق (SMEB) في لبنان، وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2020. وتقدر احتياجات الخبز بـ 234 جرامًا/فرد/يوم، أو 632 سعرة حرارية من 2100 سعرة حرارية مطلوبة في اليوم وتمثل ما يقدر بنحو 20 في المائة من تكلفة سلة البقاء والحد الأدنى للإنفاق (SMEB). ويقع حوالي 88 بالمائة من أسر اللاجئين السوريين دون سلة البقاء والحد الأدنى للإنفاق (SMEB). الأسر الفقيرة والهشة واللاجئون هم الأكثر تضررًا من أي اضطراب في سلسلة قيمة القمح. وكما يتضح من أحداث أغسطس/آب 2021 المتعلقة بانقطاع الوقود، فإن الأسر الفقيرة واللاجئين أو النازحين هم أيضًا الأقل قدرة على تخزين الخبز بسبب قدرتهم الاستهلاكية الضعيفة. وبرامج شبكات الأمان لا تخفف من هذه الصدمات، لأنها سترفع سعر الخبز.

13. يغطي الإنتاج المحلي، في المتوسط، أقل من 20 في المائة من إجمالي استهلاك القمح في لبنان. وساهم قطاع الزراعة في لبنان بنسبة 3 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ووظف 11 في المائة من السكان العاملين النشطين في عام 2019 (البنك الدولي، 2021)، على الرغم من أن هذه الأرقام تستبعد مساهمة قطاع الأغذية الزراعية الأوسع. توفر الزراعة في الغالب فرص العمل وسبل العيش لكثير من اللاجئين والنازحين. ويمثل إنتاج المحاصيل حوالي 60 في المائة من الإنتاج الزراعي (دال وآخرون، 2021)، وإنتاج الحبوب هو هامشي. أنتج لبنان 140 ألف طن من القمح عام 2020، على قدم المساواة مع المستويات المسجلة في السنوات الأخيرة، مقابل إجمالي استهلاك بلغ 630 ألف طن (2021). تنتج منطقة البقاع (الوسط والغرب) أعلى إنتاج للقمح (44٪ من الإنتاج المحلي)، تليها بعلبك والهرمل (14٪) (وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة [الفاو]، 2012؛ توهي وآخرون 2019). ويمثل إنتاج القمح مع الإنتاج الحيواني 41٪ من أنظمة الإنتاج المرتكزة على القمح في البقاع الغربي. ويبلغ متوسط محصول القمح 4.6 طن/هكتار، ويتراوح ما بين 1 طن/هكتار و8 طن/هكتار (وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة، 2012؛ توهي وآخرون 2019). في البقاع الغربي، معظم منتجي القمح هم من المستأجرين (70٪)، وحوالي 86٪ منهم ينتجون القمح فقط في الأرض.

14. ومع ذلك، فإن القمح المحلي ليس مناسبًا تمامًا لإنتاج الخبز العربي. في لبنان، تم تحفيز إنتاج القمح القاسي الغني بالغلوتين والمستخدم في إنتاج المعكرونة. ويوجد مصنعان للمعكرونة يعملان في البلاد ويتم إنشاء مصنعين آخرين. إلا أن الخبز العربي الذي يستهلكه معظم السكان يحتاج إلى دقيق مستخرج من القمح اللين، ويتم تلبية هذا الطلب من خلال الاستيراد.

15. يتم في لبنان الإبقاء على أسعار الخبز منخفضة من خلال مجموعة من ضوابط أسعار الخبز ودعم سعر صرف للقمح. وارتفعت تكلفة هذه السياسات بشكل حاد خلال العامين الماضيين. اشترت الحكومة تاريخياً القمح من المزارعين المحليين بأسعار أعلى من السوق لدعم الزراعة المحلية.³ لوحظ ركود في إنتاج القمح خلال العقد الماضي، إلى جانب زيادة كبيرة في واردات القمح منذ عام 2011، مما يدل على عدم تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في زيادة الأمن الغذائي من خلال دعم إنتاج القمح. تم إيقاف برنامج دعم القمح المحلي فعلياً في عام 2019. وبعد أن بدأ انخفاض قيمة الليرة في أواخر عام 2019، وافقت المطاحن ووزارة الاقتصاد والتجارة على اعتماد جدول أسعار للخبز محدث دورياً. وتنظم قرارات دورية تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة سعر الخبز في لبنان. علاوة على ذلك، أطلق مصرف لبنان خطة دعم النقد الأجنبي التي سمحت لمستوردي بعض المنتجات، بما في ذلك القمح، بتبديل ليراتهم بالدولارات اللازمة للدفع للموردين الأجانب بأسعار الصرف الرسمية، والتي هي أقل بكثير من تلك الموجودة في سوق الصرف المفتوح. وخرجت سلع أخرى من هذا البرنامج، لكن القمح لا يزال مغطى. في عام 2020، بلغت فاتورة دعم واردات القمح، التي تم تسليمها من خلال مصرف لبنان، حوالي 12 مليون دولار أمريكي شهرياً (سلامة، 2022). وفي عام 2021، وبسبب زيادة أسعار القمح العالمية إلى حد كبير، ارتفع المبلغ المُنفق على دعم القمح إلى حوالي 20 مليون دولار شهرياً، على الرغم من بقاء كمية القمح المستورد كما هي. ونظراً لارتفاع الأسعار مؤخراً والقدرة التمويلية المحدودة للحكومة، يواجه البلد الآن وضعاً قد لا يتمكن فيه من الاستمرار في استيراد القمح لتغطية احتياجاته بعد منتصف أبريل/نيسان 2022.

الشكل 1: الممارسة الحالية المتبعة لاستيراد القمح في لبنان



16. تضم سلسلة قيمة القمح المستوردين والمطاحن والخبازين وتجار التجزئة، الذين يعملون تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتجارة، المسؤولة عن الإمداد المحلي الآمن بالخبز. هناك 13 مطحنة دقيق في لبنان، 11 منها عاملة، بسعة تخزين إجمالية تبلغ حوالي 125000 طن متري (أو ما يزيد قليلاً عن شهرين من الاستهلاك المحلي). ثمانية من هذه المطاحن هي أيضاً مستوردة للقمح، ومعظمها من الشركات الراسخة التي توارثتها الأجيال. ويوجد حوالي 275 مخبراً مسجلاً لدى وزارة الاقتصاد والتجارة، لكن عدد الخبازين الحرفيين والصغار أعلى. وتشكل أكبر ستة مخابز حوالي 60 بالمائة من السوق. لديهم جميعاً موزعين إما داخلياً أو للمخابز الكبيرة أو موزعين مستقلين يزودون متاجر البيع بالتجزئة ومحلات السوبر ماركت. وواجب الحفاظ على إمدادات محلية آمنة من الخبز، ودعم الإنتاج المحلي منصوص عليه في المرسوم التشريعي لعام 1959 (وتعديلاته اللاحقة) ويفوض هذه الواجبات إلى المديرية العامة للحبوب وبنجر السكر في وزارة الاقتصاد والتجارة. وتقبل وزارة الاقتصاد والتجارة حالياً أسعار القمح المستورد بناءً على المقارنة بين المستوردين المختلفين، مع بعض

³ أنفقت الحكومة 94.8 مليون دولار أمريكي على دعم القمح في عام 2009 (البنك الدولي، 2010).

التثليث للأسعار الدولية. وسعر القمح الذي يدعمونه بسعر صيرفة يشمل فقط تكلفة CIF (الكلفة والتأمين والشحن) في مرفأ بيروت. وجميع التكاليف الأخرى مثل التخليص الجمركي والتفريغ والنقل إلى المطحنة (والتي تُدفع جميعها بالدولار الأمريكي) بالإضافة إلى تبخير الشاحنات (تُدفع بالليرة اللبنانية) يتم دفعها من قبل المطاحن وليست مدعومة. وتنظم وزارة الاقتصاد والتجارة سعر الدقيق والخبز، بناءً على معادلة تأخذ في الحسبان تكاليف الإنتاج (الوقود، والعمليات والصيانة، وسعر الخميرة، والسكر، والأكياس البلاستيكية) وهوامش الربح للمطاحن. ووزارة الاقتصاد والتجارة، من خلال قسم حماية المستهلك، لديها حوالي 100 مفتش في جميع أنحاء لبنان. وهم يقومون بعمليات تفتيش مشتركة مع الأمن العام وأمن الدولة لتغطية محلات السوبر ماركت والمخابز والمطاحن ومزودي الكهرباء من القطاع الخاص (أصحاب المولدات)، وما إلى ذلك، للتحقق من الامتثال للأسعار التي تفرضها الدولة أو القوانين المتعلقة بحماية المستهلك.

17. في أعقاب انفجار مرفأ بيروت، يتم التعامل مع واردات القمح في شكل نظام التوريد حسب الحاجة، كما أن مخزونات القمح المحلية الحالية منخفضة بشكل مثير للقلق. أدى الانفجار الذي حدث في مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 إلى تدمير جزء كبير من القدرة الاستيعابية للمرفأ: لا سيما (1) صوامع القمح، التي كانت بمثابة مخزن مؤقت وتخزين استراتيجي لسلسلة توريد استيراد القمح التي يديرها القطاع الخاص في لبنان، فضلاً عن مستودعات لتخزين علف الحيوانات (الذرة وفول الصويا)؛ (2) ومحطة الحاويات؛ (3) والسعة السائبة/البضائع؛ و(4) المنطقة الاقتصادية الخاصة المجاورة (والتي تضم التخزين البارد والجاف للمواد الغذائية). وقدرت التقديرات الأولية للبنك الدولي تكلفة إعادة الإعمار بحوالي 250 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك 100 مليون دولار أمريكي لحوالي 1000 متر من الأرصفة المتضررة في محطة الشحنات السائبة الجافة، وما يقدر بنحو 45 مليون دولار أمريكي لصوامع القمح. منذ ذلك الحين، تم تخزين القمح والحبوب الأخرى حصرياً في المطاحن الخاصة في البلاد. حتى الآن، وبسبب الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة والتحديات السياسية، لم يتم اتخاذ أي خطوات لإعادة بناء أضرار الانفجار. واستمرت سلسلة توريد واردات القمح في العمل في شكل نظام التوريد حسب الحاجة، متجاوزة الصوامع واستخدام تقنيات التفريغ الأساسية التي زادت من التكاليف على مستوردي القطاع الخاص وعلى بقاء السفن في الميناء. من منظور لوجستي، أصبحت قدرة المستوردين على شراء القمح مقيدة بقدرتهم على التخزين والطحن، ويجب عليهم الاعتماد على الشحنات المتكررة على نطاق صغير. وحجم الشحنة مقيد أيضاً بقدرتنا المناولة في الموانئ (بيروت وطرابلس على حد سواء). ويظل التخزين في مرفأ بيروت مهماً لأن معظم المطاحن قريبة من الميناء. إن الانتقال إلى ميناء طرابلس سيضيف تكاليف نقل كبيرة. ونظراً لنظام التوريد حسب الحاجة وقيود العرض العالمية الأخيرة وتقلباتها في السوق الدولية، تشير التقديرات إلى أن الدولة تعتمد حالياً على مخزون يبلغ حوالي 50000 طن من القمح، وهو قادر على تغطية حوالي شهر فقط من الاستهلاك. وهذا يجعلها عرضة بشكل خاص لتطورات السوق غير المتوقعة وصددمات العرض.

ج. الصلة بأهداف المستوى الأعلى

18. يتماشى المشروع مع ركيزة مساعدة البلدان على الخروج من الهشاشة في استراتيجية الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025، من خلال ضمان توافر القمح لتعزيز العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة وقطاع خاص محلي سليم. كما سيساهم في إنجاز إطار الشراكة لمجموعة البنك الدولي مع الجمهورية اللبنانية للسنة المالية 2017 – 2022 من خلال تجديد العقد الاجتماعي، الأمر الذي يساهم في تعزيز العلاقة بين الدولة والمواطنين، وهو عنصر هام للسلام والاستقرار. على وجه التحديد، ستساهم في الهدف 2 من إطار الشراكة مع لبنان: "الاستجابة لأزمة كوفيد 19 وتمكين الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي"، من خلال توفير الوصول إلى الخبز بأسعار معقولة. ويتماشى المشروع أيضاً مع ورقة نهج مجموعة البنك الدولي للاستجابة لأزمة كوفيد 19. على وجه التحديد، يساهم في الركيزة 2: حماية الفقراء والمستضعفين من خلال توفير الوصول إلى منتجات الخبز بأسعار معقولة؛ والركيزة 3: ضمان نمو الأعمال المستدام وخلق فرص العمل من خلال ضمان عمليات القطاع الخاص على طول سلسلة القيمة للقمح.

19. سيستجيب المشروع بشكل خاص للاحتياجات الإنسانية غير المسبوق للشعب اللبناني، والتي يتزايد حجمها ونطاقها بشكل سريع. بشكل عام، تضاعف معدل الفقر في لبنان في السنوات الأخيرة، من 26٪ في 2012 إلى ما يقدر بأكثر من 50٪ في 2020. وبينما أصاب الكثير من الفقر في لبنان غير المواطنين قبل الأزمة السياسية الحالية، يعيش 81٪ من اللبنانيين في فقر متعدد الأبعاد اعتباراً من عام 2021. 4 زاد الفقر المدقع ليشمل 1,650,000 شخص، أي ما يعادل حوالي 400,000 أسرة. 5 في هذا السياق، فإن المشروع، الذي سيركز على معالجة قيود جانب العرض، سيكمل المشروع الجاري الممول من البنك الدولي لأزمة الطوارئ في لبنان ومشروع شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة لفيروس كوفيد 19 وبرامج التحويلات النقدية التي تديرها الأمم المتحدة للنازحين السوريين، ومعالجة القيود المفروضة على جانب الطلب فيما يتعلق بالوصول الاقتصادي للفقراء والأكثر هشاشة، بما في ذلك اللاجئين والنازحين، إلى الغذاء والأمن الغذائي.

II. وصف المشروع

ألف. الهدف الإنمائي للمشروع

بيان الهدف الإنمائي للمشروع

الهدف من المشروع هو ضمان توافر القمح في لبنان، استجابة لاضطرابات سوق السلع العالمية، والحفاظ على توافر الخبز بأسعار ميسورة للأسر الفقيرة والمحتاجة. 20

مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

21. سيتم مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال المؤشرات الرئيسية التالية: (1) الكمية التراكمية من القمح المشتراة من خلال المشروع وتسليمها في موانئ بيروت وطرابلس (الهدف 250.000 طن)؛ و (2) المستفيدين المستضعفون الذين يمكنهم الحصول على الخبز الميسور التكلفة⁶ (الهدف: 95 في المائة من المستفيدين الضعفاء؛ المجتمعات المضيفة الضعيفة: 95 في المائة؛ اللاجئين: 95 في المائة؛ النساء ضمن الفئات الهشة: 99 في المائة).

22. سيتتبع المشروع أيضاً التقدم المحرز من خلال مؤشرات النتائج الوسيطة التالية:

- كميات القمح الشهرية المشتراة من خلال المشروع وتسليمها في مرفأ بيروت وطرابلس (الهدف: المتوسط الشهري 50,000 طن للأشهر الخمسة الأولى من تنفيذ المشروع).⁷
- النسبة المئوية لتعليقات المستفيدين التي تم تناولها من خلال آلية إدارة المظالم والشكاوى (GM) ضمن الإطار الزمني المطلوب التي يتم الإعلان عنها للمواطنين من قبل المشروع (النسبة المئوية).

⁴ تقييم الفقر متعدد الأبعاد باستخدام مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) الذي يتكون من ستة أبعاد مرتبة حسب ثلاث ركائز: 1. ركيزة القدرات البشرية، وتشمل أبعاد "التعليم" و "الصحة". 2. ركيزة الإسكان والوصول إلى الخدمات، بما في ذلك أبعاد "الإسكان" و "الخدمات العامة". 3. ركيزة سبل العيش والأصول، بما في ذلك أبعاد "الأصول" و "العمالة والدخل". ويتم تصنيف الأسرة على أنها فقيرة متعددة الأبعاد إذا كانت محرومة في واحد أو أكثر من الأبعاد الستة. ويهدف تقييم الفقر متعدد الأبعاد إلى قياس الأبعاد غير القائمة على الدخل للفقر واستكمال مقاييس الفقر النقدي التقليدية.

⁵ الإسكوا، (2021). الفقر متعدد الأبعاد في لبنان. إطار قياس مقترح وتقييم للأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

⁶ سيتم تحديد المستفيدين المعرضين للخطر (السكان اللبنانيين الفقراء واللاجئين، على التوالي) وأخذ عينات منهم بناءً على قواعد البيانات الحالية لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على التوالي. سوف ينتج المؤشر استهلاك الخبز، على وجه التحديد، بدلاً من الأمن الغذائي على نطاق أوسع؛ وسيتم تحديد القيم الفعلية من خلال المسوحات عالية التردد المتوقعة أثناء تنفيذ المشروع.

⁷ ويستند هذا إلى السعر المفترض للقمح البالغ 500 دولار أمريكي للطن.

- تحسين نظام مراقبة أسعار القمح والخبز الذي تنفذه الوزارة (نعم / لا).

ب. مكونات المشروع

المكون 1: تمويل احتياجات استيراد القمح الفورية والحفاظ على إمكانية حصول الفئات السكانية الفقيرة والهشة على الخبز (147.5 مليون دولار أمريكي)

23. سيمول هذا المكون مشتريات القمح الفورية لتلافي تعطل الواردات على المدى القصير والآثار الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة لذلك. بهذه الطريقة، سيساعد المشروع في إدارة صدمة التوريد الفورية الناتجة عن الصراع في أوكرانيا وتجنب انهيار سلسلة القيمة مع حدوث آثار كارثية على الأسر الأكثر استضعافاً. وسيتم ذلك وفقاً لسياسة البنك الدولي بشأن تمويل مشروعات الاستثمار واعتباراتها الخاصة للمشاريع ذات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات. ولا يتوقع توفر تمويل بأثر رجعي.

24. بينما يصعب توقع ظروف السوق وتطورات الأسعار في الأشهر المقبلة، من المتوقع أن يساعد المشروع في شراء ما يقارب من 250000 طن متري من القمح. سيسمح ذلك بالحفاظ على الأمن الغذائي لما يقارب من 6.8 مليون شخص يعيشون في لبنان، بما في ذلك ما يقارب من 1.5 مليون لاجئ وطالب لجوء والمجتمعات المضيفة لهم، على مدى فترة تتراوح من 3 إلى 5 أشهر. وتهدف المشتريات إلى ضمان إمدادات شهرية منتظمة وكافية (على قدم المساواة مع المستويات الحالية) وتجنب التعطل والنقص في توافر القمح في السوق اللبنانية. ومن المهم بشكل خاص، بالنظر إلى السوق العالمية الحالية والضغط المالي المحلية، ضمان استمرارية إمدادات القمح فور دخول المشروع حيز التنفيذ.

25. ستستخدم الممارسات التجارية في شراء واردات القمح. تم النظر في عدة خيارات لتنفيذ هذا النشاط، وهي: (1) المشتريات العامة، (2) المشتريات من طرف ثالث؛ و (3) الشراء من مستوردي القطاع الخاص وفقاً للممارسات التجارية. تم استبعاد المشتريات العامة نظراً للقدرة المحدودة للقطاع العام، ولا سيما وزارة الاقتصاد والتجارة، بالنسبة لمثل هذه الأنشطة، والمدة المتوقعة لهذه العملية، والتجربة الناشئة في المنطقة في ظل ظروف السوق الحالية. تقليدياً، اعتمد لبنان على شبكة من المستوردين والمطاحن الخاصة لتغطية احتياجاته من الواردات. ولم يتدخل القطاع العام، من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة، إلا لاستيراد القمح في أوقات معينة، عادة خلال الأزمات؛ ويعود أحدث مثال على ذلك إلى عام 2014. إلى جانب انخفاض عدد الموظفين في وزارة الاقتصاد والتجارة، يعتبر خيار المشتريات العامة تحدياً كبيراً لاقتناء القمح بكفاءة في ظل وجود سوق بائع شديد التفاعل. علاوة على ذلك، فإن المناقصات العامة التي يتم تنظيمها في المنطقة بعد بدء الحرب في أوكرانيا تسفر عن قصة تحذيرية، مع انخفاض نسبة الإقبال على المناقصات وارتفاع أسعار المناقصات عن المتوقع. كما تم درس إمكانية المشتريات من قبل طرف ثالث، من خلال جهة مستقلة، واستبعادها. وفي حين أنه يمكن أن يقضي ذلك على بعض المخاطر المرتبطة عادةً بضعف قدرات المشتريات العامة، إلا أنه يُعتقد أن عملية تعيين وكيل طرف ثالث قد تستغرق وقتاً طويلاً لضمان عدم توقف واردات القمح أو تعطلها في أي وقت. إلى جانب ذلك، سيكون للخيارين تأثير فوري حتى لو كان تأثيراً مؤقتاً لإزاحة المستوردين-المطاحن من القطاع الخاص الحاليين، الذين لديهم بالفعل القدرات وشبكات السوق التي تسمح لهم بالاستجابة لإشارات السوق سريعة التغير بشكل أكثر كفاءة. تم إجراء تقييم لقدرات القطاع الخاص، وسيتم وضع الآليات أثناء تنفيذ المشروع لضمان كفاءة ونزاهة عملية الشراء، وامثالها لقواعد وإجراءات البنك الدولي ذات الصلة.

26. يتألف سوق القمح في لبنان من ثمانية مستوردين (وهم أيضاً مطاحن) بالإضافة إلى خمسة مطاحن أخرى. بينما يشتري معظم المستوردين القمح لاستخدامهم الخاص، يبيع البعض أيضاً القمح إلى مطاحن أخرى. يعمل معظم المستوردين في هذا المجال منذ أكثر من 30 عامًا. إنهم يشترون القمح من موردين دوليين في الغالب من منطقة البحر الأسود (نظراً إلى قرب وجودة القمح المطابق للمواصفات اللبنانية). وستوقع وزارة التربية والتعليم على اتفاقيات إطارية مع مستوردين مختارين يلتزمون بمتطلبات الأهلية للبنك الدولي، ويستوفون معايير التأهيل المحددة مسبقاً. وستحدد الاتفاقيات الإطارية أدوار ومسؤوليات كل طرف، وتحدد المتطلبات الفنية والتعاقدية لمشتريات استيراد القمح، وتضع قواعد التسعير والدفع. وستتضمن أيضاً الالتزام بالامتثال لإرشادات البنك الدولي لمكافحة الفساد (ACG). وسيتم مراجعة الاتفاقيات بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمستوردين المختارين والموافقة عليها من قبل البنك الدولي قبل التوقيع عليها. ونظراً لسعة التخزين المحدودة، ستستمر واردات القمح في اتخاذ شكل عمليات شراء متعددة من قبل مستوردين مختارين، يتراوح معظمها بين 5000 و 10000 طن، ومتوسط شهري إجمالي يبلغ 50000 طن، على مدار فترة المشروع. وسيقوم المستوردون المختارون بإعداد جدول زمني لمشتريات القمح المخطط لها وتقديمه لوزارة الاقتصاد والتجارة، بما في ذلك الكميات المقترحة وأسماء المطاحن التي سيتم توزيع القمح عليها. سيطلب كل مستورد عروض أسعار بالدولار الأمريكي لكل عملية شراء مجدولة، إما مباشرة أو من خلال وسطاء، من موردي القمح الدوليين المؤهلين الذين لديهم سجل حافل في توريد القمح. ويجب تحديد عرض الأسعار الذي يقدم أفضل مزيج من الجودة والسعر والجدول الزمني للتسليم وصياغة عقد بالدولار الأمريكي مع المورد المختار. وتستند العقود المبرمة بين المستوردين والموردين إلى عقود رابطة تجارة الحبوب والأعلاف (GAFTA). تمت مراجعة عقود GAFTA من قبل البنك الدولي ووجدت أنها مقبولة بشرط تضمين إرشادات مكافحة الفساد الخاصة بالبنك. وستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة والبنك الدولي بمراجعة العقود المبرمة بين المستوردين والموردين قبل التوقيع عليها. وستتحقق عمليات التدقيق الفني من جودة وكميات القمح المستورد بناءً على عقود التوريد.

27. سيتم تضمين المشاركة المالية للقطاع الخاص كأداة للخروج في المستقبل من سياسة دعم القمح الحالية ولضمان الاستدامة. وسيتم تصميم هذا بالاقتران مع الأنشطة الموضحة في المكون 2 والتي ستساعد على تحسين القدرات في قطاع القمح وتساعد في توجيه إصلاحات السياسات. ويتم الآن دعم واردات القمح إلى حد كبير (على سبيل المثال، في عام 2020، لكل طن من القمح الذي تم استيراده بمتوسط سعر قدره 235 دولاراً أمريكياً، كان دعم سعر الصرف يمثل 228 دولاراً أمريكياً، أو 97 في المائة). وبينما حققت هذه الإعانات، جنباً إلى جنب مع سقوف أسعار الخبز، هدف القدرة على تحمل تكلفة هذا العنصر الغذائي الأساسي، إلا أنها جاءت بتكلفة مالية عالية⁸، وتفاقت بسبب أوجه القصور التنظيمية الناتجة عن الإجراءات الحالية. ومع ذلك، يساهم المستوردون بالفعل بحصة من تكلفة واردات القمح، وسيتم الحفاظ على هذا المبدأ كجزء من تصميم المشروع وتنفيذه؛ كما سيتم إيداع مساهماتهم في حساب الخزانة، وفقاً للإجراءات والعمليات التي سيتم تفصيلها أكثر في دليل عمليات المشروع. يشتري المستوردون اللبنانيون من الموردين الأساسيين للقمح، الذين تعتبر مشاركتهم ضرورية للمشروع لتحقيق هدفه. وموردو القمح هم شركات تجارة الحبوب، التي يتم اختيارها عادة من قبل وسطاء المستوردين، الذين يتسوقون للحصول على أفضل العروض، من حيث السعر والخدمات اللوجستية، لتلبية مواصفات القمح المطلوبة. وعادةً ما يقوم الموردون بتخزين القمح في مواقع مختلفة حول العالم، وفي بعض الأحيان يشترون من السفن المحملة في وسط البحر ويقومون بتنظيم الشحنة إلى لبنان بناءً على الترتيبات اللوجستية الأكثر ملاءمة.

⁸ يمتص القطاع العام حالياً، من خلال دعم سعر الصرف، الجزء الأكبر من الزيادات في أسعار القمح العالمية. ولم تخضع أسعار الخبز إلا لزيادات متواضعة ومُدارة جيداً؛ لذلك، لم يتأثر المستهلكون كثيراً بشكل مباشر حتى الآن.

28. سيبضع المشروع عدة آليات للتصدي للتحويل وسوء الاستخدام والمخاطر الأخرى المتعلقة بواردات القمح. ستوفر الاتفاقيات الإطارية بين وزارة الاقتصاد والتجارة ومستوردي القمح تدابير التخفيف الحاسمة (مثلاً، في مقابل دعم المشروع، الالتزام بتسليم القمح في لبنان، وطحن القمح وتوزيع الدقيق في إطار زمني معين، وما إلى ذلك). وسيتم تعزيز قدرات الرقابة العامة في إطار المكون 2 (مراقبة الطرف الثالث، وتعزيز دور وكالة حماية المستهلك تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتجارة، وتعزيز آليات إدارة المظالم والشكاوى). سيتم تقديم ترتيبات مراقبة الطرف الثالث والمراجعة الفنية (التي سيتم تمويلها من خلال المكون 2)، مثل المشرفين ومتطوعي الصليب الأحمر من خلال الصليب الأحمر اللبناني/الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لتعزيز التحقق. بالإضافة إلى ذلك، فإن صغر حجم الشحنة بسبب القيود المفروضة على قدرة المناولة في الموانئ والطاقة الاستيعابية المحدودة لتخزين الحبوب في القطاع الخاص يحدان من مخاطر اكتناز السلع الأساسية وإعادة البيع لغرض المضاربة.

29. سيركز المشروع بالمثل على ضمان الحصول على الخبز الميسور التكلفة للأسر الفقيرة والهشة، بما في ذلك اللاجئين والنازحين. من خلال الأنشطة الموضحة في المكون 2، سيرصد المشروع إمكانية حصول المجتمعات الهشة على الخبز الميسور التكلفة بناءً على قواعد البيانات المجمعة المتوفرة التي يحتفظ بها برنامج الأغذية العالمي (للأسر اللبنانية الفقيرة المحددة في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الفقر، وبرنامج الاستهداف الوطني للفقر/ مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الطارئ (ESSN) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. إذا تم ضمان توافر القمح في لبنان وظلت سياسة تسعير الخبز دون تغيير، فمن المرجح أن تكون أي تحديات منهجية للوصول إلى الخبز الميسور التكلفة للأسر الهشة والفقيرة راجعة في المقام الأول إلى القيود الاقتصادية/قيود الدخل على مستوى الأسرة. ستساعد العديد من الأنشطة التحليلية التكميلية خارج نطاق هذا المشروع في توفير المعلومات للحلول الأكثر فاعلية وذات المسؤولية المالية، ومن المحتمل أن تعتمد هذه الحلول على الترابط الوثيق مع الدعم الموجه وزيادة توسيع نطاقه من خلال آليات شبكة الضمان الاجتماعي. ولن يتم تنفيذ مثل هذه الآليات من خلال هذا المشروع، كما هو متوقع حالياً في إطار مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الطارئ الممول من البنك الدولي (مستمر، ويستهدف الفقراء المدقعين)، وفي إطار مشروع التحويلات النقدية للتغطية واسعة النطاق الطارئة (قيد الإعداد ومصمم لفائدة المجموعة السكانية الأوسع).

30. ومع ذلك، سيتنبأ المكون بآليات تكيف لضمان الحصول على الخبز الميسور التكلفة لأفقر الأسر المعيشية وأكثرها استضعافاً، بما في ذلك اللاجئين، في حالة النقص الحاد في الإمدادات المحلية، مما يؤدي إلى تدهور وصول الخبز للفئات الهشة أو المحتاجة. ستتضمن الاتفاقيات الإطارية نصوصاً لتحديد أولويات توزيع القمح، وعند الاقتضاء، الطحين على السكان أو المناطق التي يتم تحديد النقص فيها، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في دليل عمليات المشروع. ومثل هذه الاستجابات، وعند الحاجة، الاستجابات الأخرى، سيتم تعزيزها من خلال أنظمة المراقبة وجمع البيانات المدعومة في إطار المكون 2.

31. تماشياً مع نتائج الدعم الفني التكميلي الموصوف في المكون 2، يجب النظر في استراتيجية خروج مُدارة جيداً من مخطط دعم القمح الحالي عند انتهاء المشروع. ويمكن زيادة المشاركة المالية للقطاع الخاص بشكل تدريجي ضمن هذا التصميم، بما يتماشى مع النهج والتقويم الذي يمكن أن يستنبر بالأنشطة الموضحة في المكون 2.

32. سيسهم هذا المكون في كفاءة استخدام الطاقة والموارد لأن تمويل البنك الدولي سيقبل من مخاطر الاستثمار ويسمح للمستوردين بتجميع وشراء حجم أكبر من إمدادات القمح، مما يقلل من عدد الشحنات، مع الفوائد المشتركة للتخفيف من الأثر. بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد المكون من خطة إدارة أفضل، والتي من شأنها أن تقلل من فقد الأغذية وهدرها على طول سلسلة قيمة القمح وبالتالي، تولد فوائد مشتركة للتخفيف من أثر تغير المناخ.

المكون 2: إدارة المشاريع وبناء القدرات (2.5 مليون دولار أمريكي)

33. سيمول هذا المكون جميع جوانب إدارة المشروع، بما في ذلك المعدات والمواد، وتكاليف الخبراء الاستشاريين، والامتثال للمتطلبات الائتمانية، والمشتريات (بما في ذلك الضوابط الداخلية والتدقيق)، والضمانات (البيئية والاجتماعية) (بما في ذلك آلية مشاركة المواطنين وآلية محسنة للتظلم لتحسين إدارة المخاطر)، والرقابة والتقييم، وتقييم الأثر، وإدارة المعرفة والتواصل.

34. سيمول هذا المكون على وجه التحديد آليات لتحسين التخفيف من المخاطر المرتبطة باستيراد القمح والحصول على الخبز الميسور التكلفة في إطار المكون 1. لمواجهة المخاطر الائتمانية وضمان سلامة عملية شراء القمح، سيمول عمليات التدقيق المالي نصف السنوية التي تركز على المستوردين المشاركين (كما هو موضح في القسم الرابع، ب). للتصدي للمخاطر الفنية، مثل سوء استخدام أو اختلاس واردات القمح الممولة من المشروع، سيمول المشروع الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية لتعزيز دور وكالة حماية المستهلك تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتجارة والتفتيش المركزي في لبنان، فضلاً عن عمليات التدقيق الفني الأولية في سلسلة القيمة من خلال مقدمي الخدمة المتخصصين. سيتم التعاقد على عمليات التدقيق الفني هذه في إطار المشروع وفقاً لشروط مرجعية محددة بوضوح وستجمع البيانات حول: (1) الأسعار/الكميات المعلنة في ميناء التحميل للمقارنة بالأسعار/الكميات المعلنة والفعلية عند الوصول (مرفأ بيروت أو طرابلس) لكل شحنة؛ (2) كمية القمح الواردة في كل مطحنة وكذلك كمية الدقيق التي تنتجها وتباعها كل مطحنة يومياً؛ و (3) كمية الدقيق التي تشتريها المخازن وكذلك كمية الخبز التي ينتجها ويبيعها كل مخبز (البيع بالتجزئة والتوزيع المباشر) يومياً لعينة متفق عليها من المخازن في جميع المحافظات. وستُكَمَّل عمليات التدقيق هذه وتعزز قدرة المراقبة العامة وستوفر معلومات في الوقت المناسب للعلاج المناسب وفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية. ولمواجهة مخاطر الأسعار ومراقبة الوصول إلى الخبز الميسور التكلفة، سيمول المشروع جهة ثالثة للمراقبة والرصد (TPMA)، مثل حشد متطوعي الصليب الأحمر مع الصليب الأحمر اللبناني/الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على مستوى المجتمع/المستوى النهائي. وستسهل وكالة مراقبة طرف ثالث TPMA جمع بيانات أسعار الدقيق في المطحنة، والخبز في المخازن، وللخبز في منافذ البيع بالتجزئة، على أساس أسبوعي ولعينة من الأسواق في جميع المحافظات. في الوقت نفسه، سيمول المشروع مسوحات عالية التردد "للاستماع إلى مسوحات الرأي للأسر الفقيرة والهشة"، والتي تنطوي على جمع البيانات حول أسعار الخبز واستهلاك الأسر الفقيرة والهشة، من خلال إجراء أخذ عينات ومسح عشوائي (كل أسبوعين) باستخدام قوائم المتفاعلين للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. سيتم تثلث هذه المعلومات على مستوى وزارة الاقتصاد والتجارة مع المعلومات المجمعة من هيئة حماية المستهلك، وآلية إدارة المظالم والشكاوى، ونظام مراقبة الأسعار في برنامج الأغذية العالمي، واستخدامها لاعتماد العلاجات المناسبة، مثل تفعيل بند التوزيع التفضيلي المنصوص عليه في الاتفاقية الإطارية، للمخازن في المناطق التي يتواجد فيها معظم الفقراء والفئات الضعيفة. وسيتم نشر جميع تقارير المراقبة على منصة التفتيش المركزي IMPACT على الإنترنت.

35. سيدعم المكون أيضاً الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية التي ستعزز وظيفة الرقابة في وزارة الاقتصاد والتجارة فضلاً عن القدرة على إدارة الانتقال التدريجي من نظام دعم القمح الحالي إلى نظام أكثر توجهاً نحو السوق. وسيشمل ذلك تطوير نظام أفضل لمراقبة الأسعار والبيانات (لكل من القمح والخبز)، ووضع خطة تنفيذية للإلغاء التدريجي لدعم القمح وأسعار الخبز واحتمال زيادة المشاركة المالية للمستوردين في مشتريات استيراد القمح، على أن تستنير بالأنشطة التكميلية الموضحة أدناه، وإجراء توعية مناسبة لأصحاب المصلحة، والتواصل بشأن هذه الإصلاحات، وتعزيز التعاون الإقليمي حول الأمن الغذائي وإدارة المخاطر في سلسلة توريد القمح. وستساهم هذه الأنشطة أيضاً في بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، حيث أنه وفقاً للتوقعات، سينخفض إنتاج القمح الوطني بسبب ارتفاع درجة الحرارة. وبالتالي، فإن إدارة مخاطر سلسلة قيمة القمح بشكل أفضل من خلال أنشطة بناء القدرات سيخفف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

36. وإدراكاً للحاجة إلى حلول أكثر استدامة لزيادة مرونة سلسلة القيمة للقمح ولتحسين تشغيلها وحوكمتها، سيتم تعزيز هذا المكون من خلال مجموعة من الأنشطة الموازية التي ينفذها البنك الدولي والتي سيتم تمويلها خارج نطاق هذا المشروع من خلال الصناديق الاستثمارية التي ينفذها البنك الدولي من خلال مرفق التمويل اللبناني. ومن المتصور وجود ثلاثة مسارات للأنشطة الاستشارية: (i) تحسين إدارة مخاطر الأمن الغذائي؛ (ii) بشأن خيارات إصلاح الدعم الحالي لأسعار القمح والخبز؛ و (iii) بشأن الحلول لتحسين تشغيل وإدارة سلسلة القيمة للقمح. سيستفيد هذا العمل التحليلي من التعاون مع كلية العلوم الزراعية والغذائية، الجامعة الأمريكية في بيروت، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا).

37. في ما يتعلق بتحسين إدارة مخاطر الأمن الغذائي: ستركز الأنشطة في إطار هذا المسار على خيارات إدارة مخاطر استيراد الحبوب (المخزونات الاحتياطية، وقدرات التخزين، وإجراءات الإدارة، وفرص التعاون الإقليمي في إدارة الاحتياطيات الغذائية، وما إلى ذلك)، والأدوات المالية لإدارة مخاطر الأسعار، مثل أدوات التحوط من مخاطر الأسعار (العقود المستقبلية) ومشتقات السلع (مثل العقود الآجلة)، ودراسات الجدوى لواردات القمح لزيادة الاستثمار لتحديث سلسلة قيمة الحبوب ومقاومة الصدمات؛ وبناء القدرات لتحسين الحوكمة والشفافية في سلسلة قيمة الحبوب/القمح. وسيعتمد مسار العمل هذا على تجربة برنامج الأغذية العالمي.

38. في ما يتعلق بإصلاحات دعم القمح وأسعار الخبز: يجب أن يقترن الإصلاح المقترح لدعم القمح وأسعار الخبز بسياسات بديلة تضمن الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، ربما من خلال توسيع برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الحالي (ESSP). وستعمل الأنشطة في إطار هذا المسار على تقييم آثار الفقر والمالية العامة والاقتصاد الكلي لخيارات الإصلاح هذه، وذلك أيضًا بهدف تعزيز أنظمة الإدارة العامة والحوكمة. وسيستفيد الجدول الزمني للإصلاحات التي يتعين الاضطلاع بها بنتائج هذا التدفق من العمل التحليلي.

39. في ما يتعلق بالحلول لتحسين تشغيل وحوكمة سلسلة القمح: ستهدف الأنشطة في إطار هذا المسار إلى تحسين بيئة الأعمال والاستفادة من استثمارات القطاع الخاص في سلسلة قيمة ذات أهمية اجتماعية واقتصادية حاسمة وتأثرت بشدة بانفجار مرفأ بيروت وتدمير إهراءات القمح. وسوف تهدف، في نفس الوقت، إلى تحسين رقابة ومساءلة القطاع العام (مع التركيز على وزارة الاقتصاد والتجارة).

ج. المستفيدون من المشروع

40. المستفيدون المباشرين من هذا المشروع هم اللبنانيون والنازحين، بمن فيهم اللاجئين والنازحين السوريين وغيرهم، حيث سيساعد المشروع في تقليل تكلفة الخبز. وسيوفر المشروع الوصول إلى الخبز الميسور التكلفة للحفاظ على الأمن الغذائي لما يقارب من 6.8 مليون شخص يعيشون في لبنان بما في ذلك ما يقارب من 1.5 مليون لاجئ وطالب لجوء والمجتمعات المضيفة لهم. ويشكل الخبز جزءاً أساسياً من النظام الغذائي للسكان اللبنانيين ويمثل المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية، خاصةً للبنانيين الفقراء واللاجئين الذين يشكلون شريحة كبيرة من السكان. كما هو مبين، الخبز هو العنصر الأكبر والوحيد في سلة البقاء والحد الأدنى للإنفاق (SMEB) في لبنان ويمثل ما يقدر بنحو 20 في المائة في تكلفة سلة البقاء والحد الأدنى للإنفاق، وفقاً لحسابات برنامج الأغذية العالمي في عام 2020. يقع حوالي 88 بالمائة من أسر النازحين السوريين دون سلة البقاء والحد الأدنى للإنفاق. وبلغت حصة الإنفاق على الغذاء للبنانيين والنازحين المستضعفين 48 في المائة اعتباراً من عام 2020. وسيعالج المشروع بشكل مباشر نقاط ضعف محددة لدى النساء، حيث تستخدم النساء بالفعل آليات التظلم السلبية، من خلال تقليل عدد الوجبات لصالح أفراد الأسرة الآخرين. وعلى خط الفقر الوطني، كان من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر في المجتمع اللبناني بنسبة 46 نقطة مئوية

بنهاية عام 2021 مقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة المالية. كان اللاجئين السوريون يعانون بالفعل من معدل فقر أعلى قبل الأزمة المالية وشهدوا زيادة بنحو 24 نقطة مئوية منذ عام 2019. وبينما أصاب الكثير من الفقر في لبنان غير المواطنين قبل الأزمة السياسية الحالية، يعاني ثلث اللبنانيين الآن من انعدام الأمن الغذائي. و 81 بالمائة من الأسر اللبنانية تعيش في فقر متعدد الأبعاد. وسيتجنب المشروع انهيار سلسلة توريد القمح، في سياق تستنفذ فيه الدولة بسرعة مخزونها المحلي واحتياطياتها من العملات الأجنبية، وفي وقت بلغت فيه أسعار القمح أعلى مستوياتها على الإطلاق في الأسواق العالمية.

41. ستكون الحكومة اللبنانية أيضاً مستفيدة بشكل مباشر من هذا المشروع من خلال أنشطة بناء القدرات التي ستعزز وظائفها الرقابية والحوكومية.

د. سلسلة النتائج

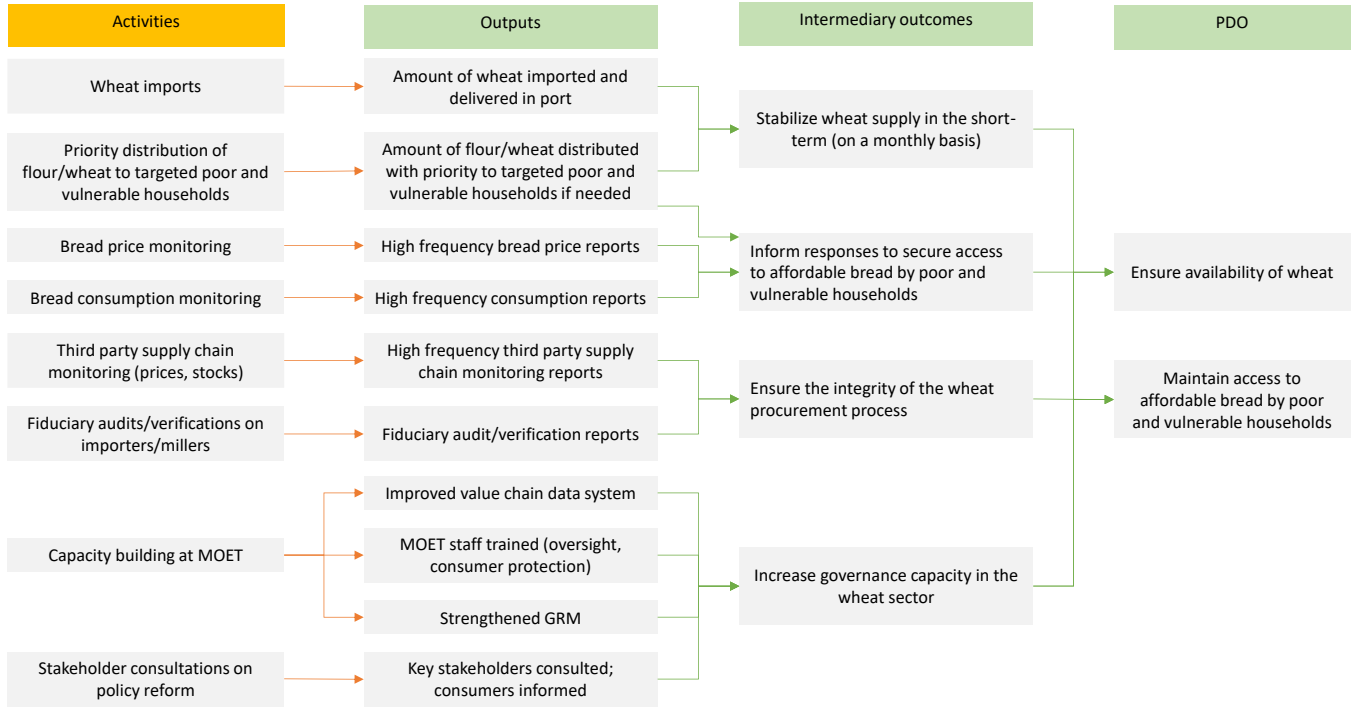
42. كما هو مبين في الشكل 2، تهدف أنشطة المشروع إلى ضمان توافر القمح في لبنان على المدى القصير، مع الحفاظ على إمكانية حصول الفقراء والمستضعفين على الخبز الميسور التكلفة في حالات الطوارئ. وفي حين يتم تلبية الاحتياجات الملحة للقطاع، فإن المشروع، جنباً إلى جنب مع الأنشطة التكميلية الأخرى (كما هو موضح في المكون 2)، يضع أيضاً إطاراً للإصلاحات في سياسة قطاع القمح وحوكُمته، مع الهدف الأطول أجلاً المتمثل في وضعه على طريق الانتعاش وقدرة أكبر على الصمود. وستساهم واردات القمح الممولة في إطار المكون 1 بشكل مباشر في تجنب انهيار إمدادات القمح في لبنان على المدى القريب، مع توفير حاجز للمساعدة في استقرار إمدادات القمح وتوفير الأمن الغذائي، خاصة للأسر الأكثر استضعافاً. وستساهم الأنشطة في إطار المكون 2 بشكل مباشر في تعزيز القدرات والأنظمة التي من شأنها أن تعزز الاستجابات لتأمين الوصول إلى الخبز الميسور التكلفة للأسر الهشة والفقيرة، وستعزز قدرة الحوكمة في قطاع القمح، مع التركيز على الرقابة الفنية والائتمانية.

43. من المتوقع أن تكون النتائج النهائية، التي تتجاوز نطاق هذا المشروع ولكن يتم تيسيرها بواسطته، هي: (i) سلسلة توريد قمح أكثر مرونة، (ii) حوافز سياسات تتماشى بشكل أفضل مع إشارات السوق، و (iii) تحسين الأمن الغذائي وحماية المستهلكين الأكثر عرضة للمخاطر من خلال أدوات استهداف أفضل وأكثر كفاءة. ولتحقيق ذلك، يُتوقع اتباع نهج تدريجي على النحو التالي:

- (i) في المدى القريب (6-12 شهراً)، سينصب التركيز على ضمان استمرارية إمدادات القمح وتلبية احتياجات الأمن الغذائي للفئات الهشة، وتقييم احتياجات وحلول التخزين (المؤقتة والدائمة)، وتطوير خيارات إصلاح السياسات في القطاع (مع التركيز على دعم القمح وضوابط أسعار الخبز)، وبناء القدرة الرقابية للقطاع العام.
- (ii) على المدى القصير (6-12 شهراً)، سينصب التركيز على الشروع في تنفيذ إصلاحات السياسة المطلوبة في قطاع القمح، والاستثمار في خيارات التخزين المؤقت المختارة أثناء استكشاف فرص التمويل للحلول طويلة الأجل، وتقييم إمكانية الإنتاج المحلية؛ و
- (iii) على المدى المتوسط إلى الطويل (أكثر من 12 شهراً)، سينصب التركيز على تطوير حلول تخزين طويلة الأجل وأدوات أوسع نطاقاً لإدارة المخاطر في القطاع، وتنفيذ تدابير مستدامة مالياً لحماية الأمن الغذائي للفئات الأكثر هشاشة، (على الأرجح من خلال آليات الحماية الاجتماعية)، وتعزيز قاعدة الإنتاج المحلي، وتحسين الرقابة العامة والقدرة على الاستجابة لتهديدات الأمن الغذائي.

44. تشمل الافتراضات الحاسمة لتحقيق أهداف المشروع المتوقعة ما يلي: (i) الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في لبنان أثناء تنفيذ المشروع (وستكون الموافقة على الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي والانتخابات النيابية في أيار/مايو 2022 مهمة كذلك في هذا الصدد)؛ (ii) سيتم الحفاظ على أسعار الخبز عند مستويات تحقق التوازن الصحيح بين قدرة المستهلك على تحمل التكاليف وحوافز السوق لأصحاب المطاحن والمخابز (يعتبر تعزيز القدرات التنظيمية والرقابية للوزارة أمراً أساسياً لهذا الغرض)؛ و (iii) سيكون هناك شهية وملكة لإصلاح ضوابط التحكم في أسعار الخبز ودعم القمح لضمان انتقال منظم إلى نهج سياسات أفضل (من المرجح أن يكون العبء المالي للسياسات الحالية مع التكلفة العالية المحتملة لعدم اتخاذ أي إجراء، من الدوافع الرئيسية لهذه الإصلاحات على المديين القصير والمتوسط).

الشكل 2: نظرية التغيير للمشروع



هـ- مبررات مشاركة البنك ودور الشركاء

45. بالنظر إلى سوق القمح العالمي المتقلب في أعقاب الصراع في أوكرانيا، فضلاً عن الحالة الملحة الحالية لإطار المالية العامة الكلية للبلد، فإن قطاع القمح يتطلب تدخلاً عاجلاً. ويُعتبر ضمان توافر القمح في لبنان بشكل فوري ودون انقطاع أمراً بالغ الأهمية لتجنب انتشار انعدام الأمن الغذائي والآثار الاجتماعية والاقتصادية الشديدة. وسيضيف البنك الدولي قيمة ليس فقط من خلال توفير التمويل على المدى القصير لتلبية الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي ولكن أيضاً للمساعدة في تحسين استدامة عمليات القطاع من خلال إطلاق وتعزيز عمليات الإصلاح الحاسمة من خلال المشروع والأنشطة التكميلية الأخرى.

46. يتمتع البنك الدولي بسجل حافل بالإنجازات في معالجة الجوانب المتعددة لانعدام الأمن الغذائي، من خلال الاستثمار والتحليل على حد سواء، وهو مجهز تجهيزاً جيداً لتوفير الاستجابة في حالات الأزمات الغذائية. خلال أزمة الغذاء العالمية 2008/2007 على وجه الخصوص، نظم البنك الدولي تنظيمًا سريعًا للحصول على دعم قصير الأجل في الأزمة، حيث أطلق برنامجاً سريعاً للقروض والمنح، وهو برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية (GFRP). واستهدف برنامج الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية بشكل أساسي البلدان منخفضة الدخل وقدم مشورة مفصلة بشأن السياسات للحكومات وموظفيها حول كيفية الاستجابة للأزمة. كما قام البنك الدولي بتوسيع نطاق الإقراض للزراعة والحماية الاجتماعية لدعم بناء القدرة على الصمود على المدى المتوسط في مواجهة صدمات أسعار الغذاء في المستقبل.

47. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي مشاركة البنك الدولي إلى الاستفادة من المزيد من الإجراءات والتمويل من الجهات المانحة الأخرى لدعم الأمن الغذائي وإصلاحات القطاع. حصل البنك الدولي على 15 مليون دولار من البرنامج العالمي للتمويل الميسر (GCFF) لاستكمال موارد المشروع بتمويل ميسر ويسعى أيضاً إلى تعبئة أموال المساعدة الفنية من خلال صندوق الإئتمان المخصص للبنان (LFF).

و. الدروس المستفادة والمنعكسة في تصميم المشروع

48. ويستند المشروع في المقام الأول إلى الدروس المستفادة من برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية الذي يجسد استجابة البنك

الدولي لأزمة الغذاء العالمية لعام 2008. قام برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية بخلط تمويل المسار السريع المختلط من البرنامج العالمي للأزمة الغذائية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية مع منح الصناديق الاستثمارية لمساعدة الحكومات على مواجهة أزمة الغذاء الفورية، مع تشجيع السياسات الزراعية التي من شأنها زيادة القدرة على الصمود في المستقبل. والدروس الرئيسية مُتَضَمِّنَةٌ أيضًا في تصميم المشروع وملخصة أدناه:

- **التصميم البسيط لعمليات الطوارئ أمر حاسم للاستجابة السريعة.** التصميم البسيط لعمليات الطوارئ هو مفتاح النجاح. ويجب أن يركز تصميم المشروع على الاستجابة للأولوية قصيرة المدى للحكومة وللاحتياجات العاجلة للمستفيدين، كعامل رئيسي في التنفيذ الناجح للمشروع.
- **يعتبر إنشاء نظام فعال للرصد والتقييم في سياق عملية الاستجابة للأزمات، تحديًا، ولكن لا ينبغي التقليل من أهميته.**
- **يمكن أن تساعد الاستجابات لحالات الطوارئ في صياغة استجابات طويلة المدى لوضع الاستضعاف.** على سبيل المثال، في نيكاراغوا، تم استخدام مشروع الاستجابة للأزمة الغذائية كفرصة للمضي قدمًا في جدول الأعمال طويل الأمد لتطوير استجابات الطوارئ لأزمة أسعار الغذاء في بلد يواجهها باستمرار ويحتاج إلى استجابة شاملة طويلة الأجل. في الفلبين، حفزت الاستجابة لحالات الطوارئ أجندة إصلاحية ناشئة في مجال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك قاعدة بيانات موحدة للأسر الفقيرة والتحويلات النقدية المشروطة. وتُموَّل عمليات الطوارئ بطبيعتها التدابير قصيرة الأجل التي لا تملك في الغالب القدرة على استدامة التأثير الإنمائي. لذلك، ينبغي النظر في عملية متابعة يمكن أن تبني على تجارب عملية الطوارئ.
- **من الضروري إيلاء الاهتمام الكافي لبناء القدرات المؤسسية أثناء التحضير، بالرغم من الطبيعة الطارئة للعمليات.** في طاجيكستان، بالغ مشروع التصدي للأزمة الغذائية في تقدير قدرة واستعداد المسؤولين الحكوميين المحليين لتحمل المسؤولية عن اختيار المستفيدين وتوزيعهم، وكان تقديره لمستوى الدعم المطلوب من الحكومات المحلية منقوصًا. ومن ناحية أخرى، ومنذ الخروج من أزمة غذائية حادة في عام 2005، قام النيجر بتحسين إطاره المؤسسي لمنع الأحداث السلبية والاستجابة لها. وبالتالي، فإن الاستجابة السريعة للبنك الدولي لطلب العميل للمساعدة قوبلت بالتزام قوي ومستوى عالٍ من الجاهزية من جانب الطرف المقابل. وبالتالي، كانت الأموال المحدودة قادرة على توفير موارد ومساعدة تقنية في الوقت المناسب وحاسمة لوضع خطة عمل لتعزيز البرامج الحالية للحكومة وتقييم جدوى البرامج التجريبية الجديدة للاستجابة لاحتياجات الفقراء والفئات الهشة.
- **يمكن للبنك الدولي أن يكون فعالاً في تقديم المساعدة الطارئة حتى عندما تكون بيئة الحوكمة العامة ضعيفة.** ومع ذلك، لا ينبغي أن يقوض قضايا الحوكمة. إن بناء قدرات الأجهزة الحكومية والمجتمعات للعب دور مسؤول والمطالبة بالمساءلة من الحكومة هي عناصر أساسية لبناء هياكل الحوكمة.

III. ثالثًا. ترتيبات التنفيذ

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

49. ستوفر وزارة الاقتصاد والتجارة، التي تشرف على واردات الحبوب في لبنان، الإشراف العام على المشروع. وستقوم بالتنسيق مع وزارة المالية ومصرف لبنان بشأن الجوانب الائتمانية، كما هو موضح في القسم الرابع ب.

50. في حين أنه لن يتم إنشاء وحدة تنفيذ المشروع، فإن تنفيذ المشروع سيعتمد على فريق عمل المشروع المحدد، الذي يتألف من موظفي الوزارة الذين لديهم أدوار محددة بوضوح. وسيتم تعيين مستشارين خارجيين لاستكمال موظفي الوزارة في المجالات الرئيسية مثل الائتمان وتعزيز القدرات. وسيكون فريق عمل المشروع مسؤولاً عن إدارة التنفيذ اليومي للمشروع. وسيشمل أدوار منسق المشروع، وموظف المشتريات،

والمدير المالي والمحاسبي، وأخصائي الرصد والتقييم، وموظف الضمانات.

51. سيتم وضع اتفاقيات إطارية بين وزارة الاقتصاد والتجارة ومستوردين محليين مختارين لتحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف، ووضع المتطلبات الفنية والتعاقدية لشراء استيراد القمح، ووضع قواعد التسعير والدفع. سيتم إلحاق الاتفاقية الإطارية بدليل عمليات المشروع. وسيتم مراجعة الاتفاقيات الإطارية مع مستوردين مختارين والموافقة عليها من قبل البنك الدولي قبل التوقيع عليها. وفي يتم اختيارهم، سيتعين على المستوردين المحليين الامتثال لمتطلبات الأهلية للبنك الدولي وتلبية معايير التأهيل المحددة مسبقاً، من حيث عدد السنوات في أعمال استيراد القمح وحجم واردات القمح السنوية. وسيقوم المستوردون المختارون بشراء القمح، باستخدام ممارسات السوق المعمول بها والمقبولة لدى البنك الدولي. وسيستمررون في المساهمة بحصة من تكلفة واردات القمح (التي يمكن زيادتها تدريجياً بناءً على تقويم الإلغاء التدريجي لدعم القمح الذي سوف يُستَرد به من خلال المكون 2 والأنشطة التكميلية).

ب- ترتيبات متابعة وتقييم النتائج

52. تتحمل وزارة الاقتصاد والتجارة المسؤولية الأساسية لرصد وتقييم المشروع. سيعين مدير المديرية العامة للحبوب وبنجر السكر أحد موظفي الوزارة ليكونوا متخصصين في المراقبة والتقييم ويكونون مسؤولين عن تجميع تقارير المراقبة كل أسبوعين، وجمع المعلومات من الهيئات ذات الصلة (المستوردون وسلطة الجمارك وما إلى ذلك) لتقديمها مع البنك الدولي. وطوال مدة تنفيذ المشروع، ستضع وزارة الاقتصاد والتجارة خطة لإدارة مشتريات القمح ومراقبتها، والتي ستتضمن قاعدة بيانات حيث سيتم تسجيل جميع واردات القمح التي يدعمها المشروع. ستتضمن قاعدة البيانات معلومات مثل معلومات تعريف المستورد والتفاصيل الخاصة بكل معاملة (الكمية وتاريخ الشحن وتاريخ التسليم والتفريغ والسعر وما إلى ذلك). ستواصل الوزارة جمع أسعار الخبز ومراقبتها والإبلاغ عنها كما تفعل حالياً كجزء من ولاية مهامها. وسيكون إطار النتائج الذي تم إنشاؤه للمشروع بمثابة أساس لإنشاء إطار التتبع الخاص بالمشروع. ونظراً لقصر مدته، لن يخضع المشروع لمراجعة منتصف المدة، ولكن في نهاية المشروع، ستعد الوزارة تقرير إنجاز المشروع في غضون 6 أشهر من إغلاق المشروع وبالتعاون الوثيق مع فريق البنك الدولي.

53. سيتم إنشاء لجنة رصد مشتركة تضم ممثلين عن البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر (GCFF) والبنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وسيترأس البنك الدولي اللجنة وسيكون لها دور في الإشراف ودعم التنفيذ. وسوف تجتمع بانتظام (شهرياً، أو بشكل متكرر أكثر، إذا لزم الأمر) لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ المشروع، وعلى وجه الخصوص تقديم إحاطة، استناداً إلى تقارير وزارة الاقتصاد والتجارة، بشأن نتائج مراقبة الطرف الثالث ومناقشة أي مشكلات قد تنشأ وتقديم المشورة بشأنها على الفور.

ج. الاستدامة

54. لضمان الاستدامة، سيتبع المشروع نهجاً ذا مسارين: (1) توفير الإغاثة على المدى القصير عن طريق تمويل واردات القمح، وبالتالي تجنب انهيار الواردات وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي الوخيم على السكان اللبنانيين، و (ii) إرساء الأساس لإصلاحات القطاع الحاسمة (مثل الإلغاء التدريجي لدعم القمح، والإلغاء التدريجي للرقابة على أسعار الخبز مصحوبة بتدابير تخفيف مناسبة لحماية أفقر شرائح السكان)، ومعالجة أوجه القصور في سلسلة القيمة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف للمستهلكين، وإشراف أقوى من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة.

55. تم تضمين العديد من العناصر في تصميم المشروع لتعزيز الاستدامة: (i) المساهمة المالية للقطاع الخاص في واردات القمح، والتي سيتم زيادتها تدريجياً مع إلغاء دعم القمح وتوافق أسعار الخبز بشكل أكبر مع أسعار السوق (المكون 1) ؛ و (ii) المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات التي ستساعد على تحسين قدرة الوزارة على ممارسة وظائف الحوكمة والرقابة (المكون 2). بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح في المكون 2، سيتم تنفيذ العديد من الأنشطة الأخرى في تكامل مع هذا المشروع لمواكبة وتعزيز عملية إصلاح قطاع القمح وبناء قدرته على الصمود.

رابعاً. ملخص تقييم المشروع

56. كما هو مبين في الدروس المستفادة من برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية، اختار المشروع تصميمًا بسيطًا وجيد التركيز يبنى على هياكل السوق والحوكمة الحالية. وسيتم تنفيذ عمليات استيراد القمح باستخدام الممارسات التجارية الحالية، مع وجود ضوابط وتوازنات كافية، في حين سيتم ضمان تنفيذ المشروع من قبل الهياكل والموظفين الحاليين في الوزارة، وبالتالي بناء قدراتهم، وتعزيز قدرتهم على أداء وظيفة الرقابة على القطاع بعد إغلاق المشروع. في الوقت نفسه، سيضمن المشروع عناصر للمساعدة في زيادة القدرة على المدى الطويل لتقليل التعرض للصدمات.

57. في حالة تعطل إمدادات القمح في لبنان، سيكون اللاجئين والمجتمعات المضيفة الهشة هم الأكثر تضرراً. وذلك لأنهم يُعتبرون من بين أفقر مجموعات السكان وأكثرها استضعافاً في البلاد، وهم من بين أكثر الفئات اعتماداً على الخبز في وجباتهم الغذائية. قد يؤدي عدم توفر الخبز إلى تداعيات كارثية على انعدام الأمن الغذائي لهذه المجموعات، وأثار طويلة الأمد على الأمن الغذائي لجميع سكان البلاد. وبالنظر إلى الآثار المنهجية لمثل هذا السيناريو والآثار السلبية الشديدة بشكل خاص على اللاجئين والنازحين والمجتمعات الأخرى الأكثر عرضة للمخاطر، سيمول المشروع كمية القمح اللازمة لتأمين واردات القمح على مدى الأشهر القليلة المقبلة، مع الانتباه إلى التخلص التدريجي المُنظَّم من السياسات الحالية إلى نهج سياسات أكثر استدامة وسلسلة قيمة للقمح أكثر مرونة، بشكل عام، على المدى المتوسط.

58. من المتوقع أن تكون فوائد المشروع ذات شقين: فمن ناحية، يمكن أن تنجم عن منع انهيار إمدادات القمح الحرجة في لبنان على المدى القصير، الأمر الذي سترتب عليه تكاليف اجتماعية واقتصادية عالية، ولا سيما بالنسبة لأشد الأسر فقراً. من ناحية أخرى، قد تنتج عن تحسين قدرة البلاد ومعرفتها لزيادة مرونة سلسلة القيمة الخاصة بالقمح على المدى المتوسط.

59. ونظراً لدورهما الحاسم في تحقيق الأمن الغذائي في لبنان، يخضع القمح والخبز لمزيج من دعم سعر الصرف (القمح) وضوابط الأسعار (الخبز) مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف المالية للمستهلكين المحليين. واعتباراً من آذار (مارس) 2022، كان سعر كيس الخبز اللبناني (910 جرام) حوالي 13000 ليرة لبنانية. وبالنظر إلى نظام سعر الصرف المزدوج، بسعر صرف رسمي يبلغ 1,507 ليرة لبنانية/دولار أمريكي، وسعر صرف ظل يقارب 22,000 ليرة لبنانية/دولار أمريكي، من المقدر أن يكون السعر المالي للخبز يمثل حوالي ثلث سعره الاقتصادي. ومن خلال توفير مخزن مؤقت قصير الأجل، سيمنع المشروع التسبب بصدمة لمستهلكي الخبز اللبنانيين وخاصة الأكثر استضعافاً من بينهم، والذين سيتعين عليهم تحمل العبء الكامل للزيادة الحادة في أسعار الخبز إذا ما تمت إزالة أدوات السياسات هذه فجأة، دون وضع تدابير حماية (اجتماعية) مناسبة للتعويض.

60. من المتوقع أن تأتي الفوائد على المدى المتوسط من: (i) الحد من عدم كفاءة السياسات والحوكمة في سلسلة توريد القمح. و(ii) خلق بيئة أكثر ملاءمة لإدارة المخاطر (من خلال سعة تخزين أفضل، وما إلى ذلك) وجذب الاستثمار لجعل القطاع مقاوماً للصدمات.

61. النوع الاجتماعي: تُمنح احتياجات الأمن الغذائي للمرأة من خلال ضمان تدابير الاستهداف وزناً إضافياً لمعايير الاستضعاف على أساس الأبعاد الرئيسية، مثل الجنس أو حالة الزوج أو مستوى الدخل أو العمالة، وما إلى ذلك، باعتبار أن النساء المسؤولات عن إدارة الغذاء على مستوى الأسرة المعيشية يمارسن بالفعل آليات التكيف السلبية عن طريق تقليل عدد الوجبات لصالح أفراد الأسرة الآخرين. وعلاوة على ذلك، من خلال استهداف النساء المستضعفات، يدعم المشروع الأسر التي تعيلها نساء، والتي تشكل ما يصل إلى 18.5 في المائة من الأسر على الصعيد الوطني (الإدارة المركزية للإحصاء، 2019) لأن دخلها محدود بدرجة أكبر. يكسب الرجال في المتوسط 6.5 في المائة أكثر من نظرائهم من الإناث في نفس الوظيفة. علاوة على ذلك، ما يقارب من 30 في المائة من النساء العاملات يشغلن مناصب مهنية، مثل أطباء ومعلمات ومهندسات، مقارنة بنسبة 10 في المائة فقط من الرجال العاملين. وتضررت هذه المهن بشكل خاص بسبب الأزمة المالية وانخفاض قيمة العملة.

62. الفوائد المشتركة لتغير المناخ: سيقبل المشروع من مخاطر الاستثمار ويسمح للمستوردين بتجميع وشراء حجم أكبر من إمدادات القمح، مما يقلل من عدد الشحنات، ويولد بالتالي فوائد التخفيف من تغير المناخ من خلال المساهمة في كفاءة استخدام الطاقة والموارد. بالإضافة إلى ذلك، سيقبل المشروع من فقد الأغذية وهدرها من خلال عمليات سلسلة القيمة المحسنة للقمح والتي تولد فوائد مشتركة للتخفيف من تغير المناخ. وسيساهم المكون الثاني أيضاً في بناء المرونة في مواجهة تغير المناخ، حيث أنه وفقاً للتوقعات، سينخفض إنتاج القمح الوطني بسبب تغير المناخ. وبالتالي، فإن تحسين إدارة مخاطر سلسلة قيمة القمح من خلال أنشطة بناء القدرات من شأنه أن يخفف من الآثار

63. **مشاركة المواطنين:** سيضمن المشروع مشاركة المواطنين من خلال التدخلات التالية: (1) إنشاء مجموعات أو لجان للمساءلة الاجتماعية في مناطق مختارة من خلال رصد توافر الخبز الميسور التكلفة في المتاجر المؤهلة لبرنامج الأغذية العالمي والتي تقدم الدعم للمجتمعات الهشة؛ (2) إجراء مسح أساسي ومراقبة دورية باستخدام عينات عشوائية بناءً على قوائم المستفيدين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي؛ و (3) تعزيز نظام آلية إدارة المظالم والشكاوى التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة. في الوقت نفسه، سيتم استخدام نتائج المسح الأساسي ومسوحات التتبع اللاحقة لوضع خطط عمل دورية لمعالجة التعليقات الواردة من المستفيدين من خلال تنفيذ المسوحات.

ب. الانتمائي

(i) الإدارة المالية

64. سيتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة بما يتماشى مع سياسات البنك الدولي المعيارية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك "أنظمة التوريدات" بتاريخ نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

65. وجد تقييم الإدارة المالية الذي تم إجراؤه على وزارة الاقتصاد والتجارة أن مخاطر الإدارة المالية، باعتبارها أحد مكونات المخاطر الائتمانية، مصنفة على أنها كبيرة. ومن خلال تدابير التخفيف المقترحة، ستبلي الوزارة متطلبات الإدارة المالية للبنك الدولي وسيكون لديها نظام إدارة مالية مقبول. وتصنيف مخاطر الإدارة المالية المتبقية سيكون معتدلاً بعد إجراءات التخفيف. وترد تفاصيل تقييم وترتيبات الإدارة المالية في الملحق 1.

64. سيتم فتح حساب واحد منفصل خاص بالمشروع بالدولار الأمريكي في مصرف لبنان تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتجارة باسم المشروع. وسيتم تحويل الأموال من البنك الدولي إلى حساب خزانة وزارة المالية ثم تحويلها إلى الحساب المخصص للمشروع والمفتوح في مصرف لبنان. وستتبع المدفوعات الإرشادات والطرق المحددة في اتفاقية القرض والصرف وخطاب المعلومات المالية.

65. ستكون المبادئ المحاسبية العامة للمشروع على النحو التالي: (أ) ستغطي محاسبة المشروع جميع مصادر واستخدامات أموال المشروع، بما في ذلك المدفوعات المصروفة والنفقات المتكبدة. وسوف تستند محاسبة المشروع على الأساس النقدي؛ و (ب) سيتم فصل معاملات وأنشطة المشروع عن الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الوزارة.

66. سيكون فريق العمل في وزارة الاقتصاد والتجارة مسؤولاً عن إعداد التقارير الدورية والإبقاء على مسك دفاتر المشروع، وسوف ينتج تقاريراً مالية مرحلية ربع سنوية غير مدققة (IFRS) وبيانات مالية سنوية للمشروع (PFS). سيقوم فريق العمل بإعداد التقارير المالية الدولية كل ربع سنة وتقديمها إلى البنك الدولي في غضون 45 يومًا في نهاية كل ربع سنة. وسيتم إعداد البيانات المالية السنوية للمشروع PFS على أساس نصف سنوي وستتضمن نفس المعلومات مثل التقارير المالية المرحلية.

67. ستخضع البيانات المالية السنوية للمشروع لمراجعة تتم على أساس نصف سنوي. وسيغطي التدقيق الخارجي أيضًا العمليات المالية والرقابة الداخلية وأنظمة الإدارة المالية، إلى جانب مراجعة شاملة لبيان النفقات (الشركات المملوكة للدولة). وسيضمن التدقيق ما يلي: (i) رأي المدقق في البيانات المالية نصف السنوية للمشروع؛ و (ii) خطاب إدارة حول الضوابط الداخلية للمشروع. وسيتم تقديم تقرير التدقيق وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في غضون شهرين من نهاية كل نصف سنة.

68. ستعين الوزارة مدققاً فنياً بشروط مرجعية مقبولة للبنك للتحقق من أن واردات القمح قد تم تنفيذها وفقاً للاتفاقية الإطارية بين وزارة

الاقتصاد والتجارة والمستوردين والعقود المبرمة بين المستوردين والموردين. بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم الوزارة بتعيين جهة مراقبة طرف ثالث TPMA للتحقق من النتائج على مستوى المجتمع.

(ii) المشتريات

69. سيتم تنفيذ المشتريات في إطار المشروع وفقاً لأنظمة المشتريات الخاصة بالبنك الدولي لمقتضى تمويل المشاريع الاستثمارية IPF للسلع والأشغال والخدمات غير الاستشارية والاستشارية، المؤرخة نوفمبر/تشرين ثاني 2020 ("أنظمة المشتريات"). وسيخضع المشروع "لإرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتياك والفساد في المشاريع الممولة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات ومنح المؤسسة الدولية للتنمية"، 15 أكتوبر/تشرين أول 2006، والتي تمت مراجعتها في يناير/كانون ثاني 2011، واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2016. سيستخدم المشروع التتبع المنهجي للتبادلات في المشتريات (STEP) للتخطيط لمعاملات الشراء وتسجيلها وتتبعها.

70. إن إجراءات الشراء المبسطة "للحالات التي تحتاج إلى مساعدة عاجلة أو قيود القدرات" الموضحة في الفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية IPF ستكون قابلة للتطبيق على المشتريات السريعة للمشروع. وسيشمل ذلك: (أ) الاختيار المباشر، حسب الاقتضاء؛ (ج) عتبات متزايدة لطلبات عروض الأسعار؛ و (د) اختيار الشركات الاستشارية باستخدام اختيار الاستشاري بناء على المؤهلات (CQS).

71. سوف تتولى وزارة الاقتصاد والتجارة المسؤولية العامة وستكون بمثابة نظير للبنك فيما يتعلق بالمشتريات. ستكون وزارة الاقتصاد والتجارة مسؤولة عن الإشراف على واردات القمح في إطار المكون 1 والاضطلاع بإدارة المشتريات والعقود للمكون 2. بالنسبة لواردات القمح، ستدخل الوزارة في اتفاقيات إطارية مباشرة مع مستوردين محليين مختارين يلتزمون بمتطلبات أهلية البنك الدولي ويستوفون الشروط، ويفون بمعايير التأهيل المحددة مسبقاً، من حيث عدد السنوات في أعمال استيراد القمح، وحجم واردات القمح السنوية، وتقارير التدقيق غير المؤهلة. سيقوم المستوردون المختارون بشراء القمح، باستخدام ممارسات السوق المعمول بها والمقبولة لدى البنك الدولي، وفقاً للفقرة 6.46 من أنظمة المشتريات. وينبغي تحديد المبادئ التوجيهية، وإجراءات الشراء، وشروط العقد وشكله، المقبولة لدى البنك الدولي في دليل عمليات المشروع والاتفاقيات الإطارية التي سيتم التوقيع عليها بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمستوردين. وستشمل هذه المبادئ، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- أ. يجب أن تكون إجراءات الشراء وشروط العقد وشكله متسقة مع ممارسات السوق على نحو مقبول من البنك الدولي؛
- ب. التأكد من أن الموردين/الوسطاء يمثلون لمتطلبات الأهلية الخاصة بالبنك الدولي وفقاً للفقرات 3.24-3.21 من أنظمة المشتريات وأنهم مؤهلون. كما يجب أن يكون القمح أيضاً من بلدان المنشأ المؤهلة؛
- ج. تجنب حالات تضارب المصالح، وفقاً للفقرات 3.14-3.17 من أنظمة المشتريات، في منح العقود.
- د. ضمان امتثال المستورد والمورد والوسيط لإرشادات البنك الدولي لمكافحة الفساد في عملية الشراء وأثناء تنفيذ العقد.
- هـ. الإشراف من قبل المديرية العامة للحبوب وبنجر السكر بوزارة الاقتصاد والتجارة على عملية الشراء التي يجب أن يقوم بها المستوردون، من خلال المراجعة والموافقة المسبقة على مسودة العقود (بالدولار الأمريكي) مع موردي القمح المختارين. ويجب أن تضمن وزارة الاقتصاد والتجارة ما يلي: (i) الامتثال لممارسات الشراء المقبولة وشروط العقد، (ii) الالتزام بالموصفات الفنية للوزارة و (iii) معقولية السعر مقارنة بأسعار السوق السائدة. وتحصل وزارة الاقتصاد والتجارة على شهادة عدم الاعتراض من البنك الدولي، حيثما ينطبق ذلك.
- و. يجب ألا يوقع المستورد العقد مع المورد حتى يتم الحصول على تصريح خطي للمضي قدماً في توقيع العقد من وزارة الاقتصاد والتجارة.

ز. يتم سداد مدفوعات القمح المشتري/المشحون بواسطة وزارة الاقتصاد والتجارة MOET المصرح بها من قبل المقترض بالدولار الأمريكي مباشرة إلى الموردين وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد الموقع.

ح. الاحتفاظ بجميع السجلات ذات الصلة والسماح بعمليات التدقيق والتدقيق من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة MOET، من خلال هيئة مراقبة الطرف الثالث TPMA أو الجهة الثالثة للتدقيق والرصد، ومن قبل البنك الدولي، عند الطلب.

72. نتيجة للصراع في أوكرانيا ، استمرت أسعار الحبوب في الارتفاع في الأسواق العالمية. ولضمان أمن الإمدادات في سياق أسعار السوق المتقلبة، وبالنظر إلى سعة التخزين المحدودة في لبنان، ستشمل واردات القمح عمليات شراء متعددة من قبل مستوردين مختارين، يتراوح معظمها بين 5000 و 10000 طن، ومتوسط شهري إجمالي يبلغ 50000 طن، على مدى فترة المشروع. وسيقوم المستوردون بإعداد جدول زمني لعمليات شراء القمح المخطط لها وتقديمه إلى الوزارة. سيطلب كل مستورد عروض أسعار لكل عملية شراء مجدولة، إما مباشرة أو من خلال وسطاء، من موردي القمح الدوليين المؤهلين الذين لديهم سجل حافل في توريد قمح عالي الجودة وفي الوقت المحدد. ويتم اختيار عرض الأسعار الذي يقدم أفضل مزيج من الجودة والسعر وجدول التسليم ، ويجب إعداد مسودة عقد مع المورّد المختار باستخدام شروط العقد المقبولة لدى البنك الدولي.

73. بناءً على استعراض عينات عقود شراء القمح المستخدمة من قبل مستوردي القمح، لوحظ أنها تستند إلى عقد GAFTA رقم 48 (التسليم على أساس CIF). وسيكون هذا الأخير مقبولا عمومًا للبنك الدولي، مع مراعاة إضافة نصوص إرشادات البنك الدولي لمكافحة الفساد، وذلك يشمل على سبيل المثال لا الحصر حق البنك في المعاقبة وحقوق التفتيش والتدقيق الخاصة بالبنك، والنصوص الأخرى التي قد يقتضيها الأمر لجعل العقد مقبولا للبنك، بما في ذلك الإفصاح في عقد الوساطة (يجب دفع الرسوم إلى الوسيط من قبل المورد). يجب أن يتضمن العقد تفاصيل وبيانات العقد ذات الصلة، بما في ذلك وصف السلعة والجودة وأي مواصفات إضافية والكمية وشروط التسليم المطبقة وفترة التسليم والسعر وشروط الدفع وأي مستندات إضافية مطلوبة بالإضافة إلى مستندات الشحن ذات الصلة المحددة في الشروط العامة لـ GAFTA المعمول بها، وأي متطلبات أخرى، تضمن عدم وجود تضارب بين المعلومات العامة والمعلومات الخاصة بالعقد.

74. أجرى البنك الدولي تقييماً لمخاطر الشراء والقدرات. وخلص إلى أن الوزارة لديها قدرة شراء محدودة وستجد صعوبة في جذب موردي القمح الدوليين الجديرين، ويرجع ذلك جزئياً إلى سوء الإدراك بين مقدمي العطاءات والقدرة المحدودة على الوصول إلى السوق وأنشطة التعبئة. علاوة على ذلك، ليس لدى وزارة الاقتصاد والتجارة خبرة في تنفيذ المشاريع التي تتبع أنظمة المشتريات الخاصة بالبنك الدولي. من ناحية أخرى، كان استيراد القمح تاريخياً يتم من قبل مستوردي القطاع الخاص، وفقاً لممارسات السوق المعمول بها. وتمكن مستوردو القطاع الخاص من تأمين إمداد مستمر للقمح بأسعار السوق من خلال موردين دوليين مؤهلين. وتشمل المخاطر المحتملة إعادة تصدير القمح إلى البلدان المجاورة، وتخزين القمح لإعادة بيعه بأسعار أعلى، والتسريبات في المراحل النهائية بعد استيراد القمح. ولضمان استخدام الأموال للأغراض المقصودة وللتخفيف من مخاطر الشراء والنزاهة، يجب اتخاذ التدابير التالية:

أ. يجب أن تحدد الاتفاقيات الإطارية السعر الذي يجب عنده أن يوزع المستورد القمح على الموزعين الآخرين والآلية/النظام الذي يجب اتباعه في تحديد سعر الدقيق المراد بيعه للمخابز.

ب. سيقوم البنك الدولي بمراجعة والموافقة على الاتفاقيات الإطارية بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمستوردين المختارين قبل التوقيع عليها.

ج. تخضع عقود شراء القمح لمراجعة مسبقة من البنك الدولي. وستكون المديرية العامة للحبوب وبنجر السكر في وزارة الاقتصاد والتجارة مسؤولة عن مراجعة واعتماد توصيات الإحالة مسودة العقود وتقديمها لمراجعة البنك الدولي من خلال برنامج STEP.

د. نظرًا لظروف السوق المتقلبة، وقصر فترة صلاحية عرض الأسعار ، يجب الانتهاء من الموافقة على مسودات العقود من قبل الوزارة / البنك الدولي في غضون يوم إلى يومي عمل.

هـ. يتم سداد مدفوعات القمح المشتراة/المشحونة بالدولار الأمريكي بواسطة وزارة الاقتصاد والتجارة مباشرة إلى الموردين وفقًا للشروط المنصوص عليها في العقد الموقع.

و. ستضم وزارة الاقتصاد والتجارة موظف مشتريات مؤهل ليكون مسؤولاً عن التعامل اليومي مع إدارة المشتريات والعقود في إطار المكون 2.

ز. سيقدم فريق البنك الدولي دعمًا وثيقًا للتنفيذ لموظفي الوزارة المعيّنين خلال المراحل الأولى من التنفيذ.

ح. سيتم إجراء عمليات تدقيق فنية من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة للتأكد من أن القمح المقدم يتوافق مع الكمية والنوعية المنصوص عليها في العقود الموقعة ومراقبة توزيع القمح والدقيق في نهاية المطاف.

75. **صنفت مخاطر الشراء على أنها عالية.** يجب تطبيق عتبات المراجعة المسبقة للبنك الدولي للمشاريع المصنفة بأنها عالية المخاطر على المشروع. من المتوقع أن تتجاوز مشتريات القمح 1.5 مليون دولار أمريكي، لذلك من المتوقع أن تخضع جميع العقود لمراجعة مسبقة من البنك الدولي. ونظرًا للحاجة الملحة للمساعدة، ستعد وزارة الاقتصاد والتجارة استراتيجية مشتريات مبسطة للمشروع من أجل التنمية (PPSD). وسيتم الانتهاء من هذه الاستراتيجية وخطة المشتريات خلال المراحل الأولى من تنفيذ المشروع.

ج. سياسات التشغيل القانونية

هل تم إطلاقها؟

لا	مشاريع على الممرات المائية الدولية OP 7.50
لا	مشاريع في المناطق المتنازع عليها OP 7.60

د. البيئة والاجتماعية

76. تم تصنيف الخطر الاجتماعي على أنه كبير. لا يرتبط المشروع بأي أعمال مدنية. وترتبط المخاطر الاجتماعية بما يلي: (i) احتمالية عمل الأطفال والعمل الجبري من خلال الموردين الأساسيين، وهم شركات تجارية (مخاطر منخفضة)؛ (ii) وتهريب القمح المدعوم، والذي قد يكون له تأثير على الفقراء والفئات الهشة نتيجة الحصول على الخبز، و (iii) وصول الخبز بأسعار معقولة للفئات الأكثر استضعافًا. وللتخفيف من مخاطر عمالة الأطفال والعمل الجبري التي ينخرط فيها الموردون الأساسيون، ستتضمن الاتفاقيات الإطارية التي سيتم توقيعها بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمستوردين إقرارًا بأنهم لن يستخدموا عمالة الأطفال أو العمالة القسرية. وللتخفيف من مخاطر تهريب القمح المدعوم، ستشمل الاتفاقيات الإطارية نصًا يلزم بتسليم القمح في لبنان. لضمان الحصول على الخبز بأسعار معقولة للسكان الأكثر استضعافًا، ستشمل الاتفاقيات الإطارية نصوصًا لتوصيل القمح إلى المخازن في المناطق التي ترتفع فيها مستويات الفقر ويوجد فيها لاجئون والمجتمعات المضيفة لهم. وسيشمل المشروع ترتيبات مراقبة من طرف ثالث، مثل متطوعي الصليب الأحمر من خلال الصليب الأحمر اللبناني/الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، والتي ستؤكد أن مناطق خدمة المخازن التي تشمل الفئات الفقيرة والضعيفة تتلقى الدقيق وفقًا لكل اتفاق إطارية. بالإضافة إلى ذلك، سيمول المشروع "الاستماع إلى مسوحات الأسر الفقيرة والضعيفة" ، والتي تتضمن جمع البيانات حول أسعار الخبز واستهلاك الأسر الفقيرة والهشة، من خلال جمع عينات عشوائية وإجراء مسح (كل أسبوعين) باستخدام قوائم المستفيدين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. سيتم توثيق هذه المعلومات على مستوى وزارة الاقتصاد والتجارة مع المعلومات المجمعة من هيئة حماية المستهلك، وآلية إدارة المظالم والشكاوى، ونظام مراقبة الأسعار، واستخدامها لاعتماد العلاجات المناسبة، مثل تضمين الاتفاقية الإطارية شرط التوزيع التفضيلي للمخازن الموجودة في المناطق التي يوجد بها معظم المجموعات الفقيرة والهشة. وترتبط المخاطر الاجتماعية الإضافية بالخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية في إطار المكون 2 الذي سيساعد الوزارة على الانتقال المخطط له من النظام الحالي لدعم القمح إلى نظام أكثر توجهًا نحو السوق. وسيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال التوصيات الواردة في الدراسة لضمان الروابط مع برامج شبكة الأمان الاجتماعي مثل شبكة الأمان الاجتماعي للطوارئ، وحملة اتصال واضحة، ونشر فعال وواسع النطاق لآلية إدارة المظالم والشكاوى . وسيتم تغطية جميع تدابير التخفيف في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP) ، والتي سيتم إعدادها قبل توقيع الاتفاقيات الإطارية مع

77. تم تصنيف المخاطر البيئية على أنها معتدلة. ويقتصر المشروع على شراء القمح للحفاظ على الإمداد خلال عمليات تعطل السوق الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. ولن يشمل تمويل المشروع أي أعمال مدنية أو أي أنشطة أخرى بعد تسليم السفن الشحنة في موانئ بيروت و/أو طرابلس. هناك بعض الأنشطة المرتبطة بها، والتي لا يتم تمويلها بشكل مباشر من المشروع ولكنها مرتبطة بشكل مباشر وكبير بالمشروع، وسيتم تنفيذها بالتزامن مع المشروع، وهي ضرورية للمشروع ليكون قابلاً للتطبيق ولم يكن ليتم تنفيذها إذا لم يكن المشروع موجوداً. وتشمل هذه الأنشطة (i) تفريغ القمح من السفن إما إلى الشاحنات أو لتخزين المؤقت في الميناء، و (ii) نقل الشاحنات إلى الميناء ليتم تحميلها من السفن ونقل القمح إلى المطاحن بما في ذلك أي تبخير عابر لازم. ولا تعتبر الأنشطة النهائية الأخرى (مثل التخزين في المطاحن ومكافحة الآفات ذات الصلة، والطحن، وتوزيع الدقيق، والخبز، وتوزيع الخبز والمنتجات المخبوزة الأخرى) مرتبطة بالمشروع لأنها ستتبع بالضبط الترتيبات والعمليات الحالية التي كانت موجودة قبل المشروع، وستبقى قائمة بعد إغلاق المشروع. إن تفريغ القمح من السفن سيكون مصحوباً بمخاطر بيئية محدودة، بما في ذلك بعض انبعاثات الغبار أثناء نقل القمح بواسطة دلاء صدفية من السفن إلى الشاحنات، بالإضافة إلى محدودة مخاطر الصحة والسلامة المهنية (مخاطر متوسطة) لعمال الميناء بسبب المخاطر الديناميكية من الأجسام المتحركة. وسيتم التخفيف من ذلك من خلال اتباع تدابير إدارة الصحة والسلامة المهنية المناسبة. وفي بعض الحالات، قد يتم تفريغ القمح في المخزن المؤقت في الميناء (خاصة ميناء طرابلس) حتى يتم نقله لاحقاً إلى المطاحن، ومع ذلك، لا يُتوقع أن تكون هذه ممارسة شائعة لأن هذا قد يرتبط بالتكاليف الإضافية التي سيتحضر المطاحن الخاصة/المستوردون على تجنبها. في مثل هذه الحالات، قد تكون هناك مخاطر من أن يؤدي تفريغ القمح إلى مناطق التخزين إلى بعض مخاطر الحريق في حالة ظروف التخزين غير المناسبة (مخاطر معتدلة) ويمكن التخفيف من ذلك من خلال ضمان التخزين المناسب واعتماد تدابير الوقاية من الحرائق اللازمة قبل تفريغ القمح. هناك بعض المخاطر المتعلقة بسلامة الغذاء في حالة احتواء القمح المستورد على بعض الفطريات أو السموم ذات الصلة أو بعض المخلفات من أنشطة التبخير أثناء التحميل في المنبع في المصادر والعبور (مخاطر متوسطة)، ويمكن التخفيف من هذه المخاطر من خلال ضمان أن يتم تحليل القمح بشكل صحيح وأن يكون يتوافق مع معايير سلامة الغذاء. هناك أيضاً بعض المخاطر المتعلقة بنقل القمح من الميناء إلى المطاحن، بما في ذلك قضايا السلامة على الطرق (مخاطر متوسطة) والتي يمكن التخفيف من حدتها من خلال اتباع تدابير السلامة المناسبة، والمخاطر المتعلقة بتبخير الشاحنات للحفاظ على القمح أثناء العبور (مخاطر معتدلة) ويمكن التخفيف من ذلك من خلال اتباع الإجراءات المناسبة لإدارة الآفات. وتشمل أنشطة المكون 2 المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية التي تغطي مراقبة تسعير القمح؛ ووضع خطة تنفيذية للإلغاء التدريجي لدعم القمح؛ وإجراء حملة اتصال مناسبة حول هذه الإصلاحات؛ وتعيين مدقق خارجي لعمليات التحقق الائتمانية والخاصة بالمشتريات. هذه الأنشطة لها مخاطر بيئية منخفضة/معدومة. وسيشمل المشروع موردي القمح الأساسيين، الذين تعتبر مشاركتهم ضرورية لتحقيق المشروع هدفه. وتشمل المخاطر المرتبطة بالموردين الأساسيين المخاطر المتعلقة بسلسلة توريد القمح وإمكانية إنتاجه من المناطق التي حدث فيها تحويل كبير للموائل الطبيعية لتطهير الأرض للزراعة (مخاطر منخفضة للزراعة القمح). تعتبر جميع المخاطر المذكورة أعلاه معتدلة لأنها: (i) يمكن التنبؤ بها وذات طبيعة مؤقتة؛ (ii) محددة الموقع؛ و (iii) احتمال حدوث تأثيرات خطيرة على صحة الإنسان و/أو البيئة منخفض.

78. قدرة المقترض: سيتم تنفيذ المشروع من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، التي تشرف على واردات الحبوب في لبنان. وسيقوم المشروع بالدفع مباشرة لموردي القمح من خلال المشتريات التي ينفذها القطاع الخاص وفقاً للترتيبات الحالية، وستوفر وزارة الاقتصاد والتجارة الإشراف العام على العملية لضمان الترتيبات الائتمانية المناسبة. ليس لدى الوزارة أي خبرة في تنفيذ تمويل مشروعات الاستثمار بالبنك الدولي، وبالتالي، ليس لديها خبرة سابقة في سياسات الإجراءات الوقائية أو الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). وفي حين أنه لن يتم إنشاء وحدة تنفيذ المشروع، فإن تنفيذ المشروع سيعتمد على فريق عمل معين من الوزارة، مع أدوار محددة بوضوح. وفي هذا الصدد، تم بالفعل تعيين ضابط ارتباط للشؤون البيئية والاجتماعية وقام بتقديم الدعم في إعداد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) وخطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP). أثناء التنفيذ، سيضمن نقطة ضابط ارتباط الشؤون البيئية والاجتماعية تنفيذ المتطلبات البيئية والاجتماعية وفقاً للتدابير المادية والإجراءات المنصوص عليها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). وسيقوم ضابط الارتباط للشؤون البيئية والاجتماعية المعين من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة بزيارات ميدانية لمراقبة الأنشطة البيئية والاجتماعية التي ينفذها المقاولون، والتأكد من دمج متطلبات البيئة والصحة والسلامة في العقود المبرمة مع الموردين. تعتبر القدرة المحدودة لوزارة الاقتصاد والتجارة في تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) التابع للبنك الدولي أحد عوامل الخطر التي من المتوقع أن يتم التخفيف من حدتها من خلال تدابير بناء القدرات لفريق البنك الدولي لضابط الارتباط المخصص للشؤون البيئية والاجتماعية طوال مدة المشروع حسب الحاجة.

79. إشراك أصحاب المصلحة: تم إجراء التحديد المبدئي لأصحاب المصلحة والتشاور معهم خلال مرحلة الإعداد في مارس/آذار 2022 ، تليها مشاورات مع أصحاب المطاحن (مطاحن الجنوب الكبرى، ومطاحن لبنان الحديثة، ومطاحن الشهباء) في 17 مارس/آذار 2022 ، في وزارة الاقتصاد والتجارة. مقدمات. وخلال جلسة التشاور، أشار أصحاب المطاحن إلى ترحيبهم بدعم البنك الدولي، لكنهم شاركوا أيضًا مخاوفهم بشأن تهريب محتمل للقمح ومخاوفهم من رفع دعم القمح بعد استكمال تدخل البنك الدولي. ونظرًا لطبيعة المشروع الطارئة وقلة الوقت أثناء مرحلة الإعداد، اقتصر الاستشارات على أصحاب المطاحن. وتخطط وزارة الاقتصاد والتجارة لتنفيذ مشاورات إضافية وفورية مع أصحاب المصلحة قبل أن تبدأ أنشطة المشروع لضمان إجراء مشاورات أكثر شمولاً ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار آراء الفقراء والفئات الهشة بما في ذلك النازحين ونشر آلية إدارة المظالم والشكاوى الخاصة بالمشروع بشكل فعال. سيتم بذل جهود فاعلة للحصول على ملاحظات أصحاب المصلحة وخاصة الملاحظات من الفئات الهشة بما في ذلك الفقراء واللاجئين حول التوافر المستمر للقمح. سيتم تحديد أنماط المشاركة وتكرار المشاركة من خلال احتياجات المشروع وكذلك احتياجات ومصالح مختلف أصحاب المصلحة. وسيتم توفير المعلومات المتعلقة بالمشروع لأصحاب المصلحة من خلال موقع الإنترنت الخاص بوزارة الاقتصاد والتجارة. أعدت الوزارة خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) وهي جاهزة للإفصاح عنها. وسيتم إجراء مشاركة منتظمة لأصحاب المصلحة حيث سيتم إشراك مختلف أصحاب المصلحة والتشاور معهم طوال تنفيذ أنشطة المشروع وفقًا لنصوص المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10).

80. آلية إدارة المظالم والشكاوى : يوجد لدى وزارة الاقتصاد والتجارة أيضًا آلية رسمية للنظر في المظالم والشكاوى التي يتولاها مكتب مخصص. ويتم توثيق التظلمات بطريقة رسمية. وفيما يلي أدناه ملخص للقنوات الحالية لتسجيل شكوى في وزارة الاقتصاد والتجارة. ويمكن رفع الاستفسارات أو الشكاوى من خلال قنوات مختلفة: (1) عبر الهاتف على الخط الساخن التالي: 1739 أو 982360/1/2/3/4/5 - 1 - 961+ (2) عبر البريد الإلكتروني على Info@economy.gov.lb؛ (3) باستخدام نموذج عبر الإنترنت متوفر على موقع الويب: <https://www.economy.gov.lb/tickets/en/new-ticket>؛ (4) من خلال تطبيق يمكن تحميله على الرابط التالي: <https://www.economy.gov.lb/en/services/consumer-protection/services-online/consumer-protection-complaint-mobile-application>. تتوافق آلية إدارة المظالم والشكاوى الخاصة بالوزارة مع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS 10) وسيتم استخدامها لتلقي وتجهيز ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالمشروع الواردة من المشتكين.

81. أدوات الإطار البيئي والاجتماعي ESF: وفقًا لنصوص خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، ستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المتكاملة مع إجراءات إدارة العمل (LMP) قبل توقيع الاتفاقيات الإطارية مع المستوردين المؤهلين. وستشمل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المتكاملة مع إجراءات إدارة العمل (i) تقييم التدابير الحالية المعتمدة من قبل مقاولي التفريغ، وأخذ عينات/ تحليل حبوب القمح لضمان سلامة الأغذية، والتخزين المؤقت للقمح في الميناء، وشركات التبخير وشركات النقل، و(ii) تحديد أي الفجوات بين الإجراءات الحالية ومتطلبات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والمبادئ التوجيهية للبيئة والصحة والسلامة (EHS) لمجموعة البنك الدولي والتوصية بتدابير لسد أي ثغرات محددة، وضمان الإدارة الملائمة للمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة؛ (iii) تدابير الوقاية من كوفيد 19؛ (iv) منع العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ (v) وآلية إدارة المظالم والشكاوى (vi) المخاطر والآثار الاجتماعية وخاصة آثار المكون 2 على الفئات الهشة بما في ذلك الفقراء واللاجئين وتدابير التخفيف ذات الصلة.

خامسا. خدمات معالجة المظالم

82. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبًا بمشروع يدعمه البنك الدولي (WB) تقديم شكاوى إلى آليات معالجة المظالم الحالية على مستوى المشروع أو إلى خدمة معالجة المظالم (GRS) التابعة للبنك الدولي. وتضمن هذه الخدمة مراجعة الشكاوى المستلمة على الفور لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتأثرين بالمشروع تقديم شكاوهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث أو يمكن أن يحدث نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد إبلاغ البنك الدولي بالمخاوف مباشرة، ومنح إدارة البنك فرصة للرد. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي (GRS)، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service>.

وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org.

IV. سادسا: المخاطر الرئيسية

أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية (SORT)	
فئة المخاطر	التصنيف
1. السياسة والحوكمة	عالية
2. الاقتصاد الكلي	عالية
3. استراتيجيات وسياسات القطاع	كبيرة
4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	معتدلة
5. القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	كبيرة
6. الائتمانية	عالية
7. البيئية والاجتماعية	كبيرة
8. أصحاب المصلحة	عالية
إجمالي	عالية

83. يعتبر تصنيف المخاطر الإجمالي للمشروع مرتفعاً. ويتم وصف المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف أدناه:

أ) **المخاطر السياسية والمتعلقة بالحوكمة** والمرتبطة بالجمود في الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة هي مخاطر عالية وقد تؤثر على عملية الموافقة على المشروع من قبل مجلس الوزراء أو تؤدي إلى تأخير موافقة البرلمان على القرض المقترح. قد يؤدي ذلك إلى تأخير كبير في فعالية المشروع، لا سيما في ضوء الشكوك المتعلقة بالانتخابات المقبلة في منتصف مايو/أيار 2022. بالإضافة إلى ذلك،

قد يؤدي الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن قانون انتخاب جديد إلى فراغ برلماني، حيث تم استبعاد التمديد الثالث للبرلمان الحالي من قبل كل من الرئيس ورئيس البرلمان. ويمكن أن تؤثر التغييرات في القيادة السياسية أيضاً على الالتزام باستدامة المشروع. وتؤثر هذه المخاطر على جميع العمليات التي يمولها البنك الدولي ولا يمكن التخفيف من حدتها بالكامل. أعرب سياسيون لبنانيون على أعلى المستويات لمجتمع المانحين والبنك الدولي عن استعدادهم لتسريع وتسهيل الموافقة على قروض ومنح التنمية، لا سيما تلك المرتبطة بمرفق التمويل المُيسَّر العالمي.

(ب) **مخاطر الاقتصاد الكلي** مرتفعة. في حالة عدم وجود برنامج لتحقيق الاستقرار وإطار اقتصاد كلي متفق عليه، لا يوجد ضمان بأن التضخم لن يبقى في حدود أرقام ثلاثية، ولن يستمر الإهلاك بمعدلات دراماتيكية، وستكون التحويلات المالية متاحة، وستتوفر موارد النقد الأجنبي، أو أن المواطنين سوف يكونون قادرين على تحمل تكاليف الغذاء المتزايدة. سيتأثر قطاع الغذاء، ولا سيما واردات القمح، من خلال انهيار قدرة الحكومة على المساهمة في تكلفة واردات القمح، لا سيما في سياق تقلبات السوق العالمية المرتفعة وارتفاع أسعار القمح بسبب الصراع في أوكرانيا. سيكون لذلك آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة على جميع السكان اللبنانيين. ويهدف المشروع إلى التخفيف من بعض هذه المخاطر من خلال توفير هامش واقٍ يضمن استمرار واردات القمح وتجنب انهيار إمدادات القمح، مع وضع إطار لحلول أكثر استدامة للقطاع على المدى المتوسط.

(ج) **مخاطر السياسات والاستراتيجيات القطاعية كبيرة.** في حين أن هناك ملكية حكومية للإصلاح، فإن تشوهات السياسات الحالية مرتفعة وتكاليف المالية العامة المرتبطة بها غير مستدامة، لا سيما بالنظر إلى ارتفاع أسعار القمح العالمية. وقد يكون لرفع الضوابط المفروضة على أسعار الخبز فجأة عواقب وخيمة على المستهلكين اللبنانيين، ولا سيما الفئات المستهلكة الأكثر استضعافاً. وسيخفف المشروع من هذه المخاطر من خلال تمهيد الطريق لبدء الإصلاحات القطاعية التي تشد الحاجة إليها، ومن خلال خلق مساحة لانتقال مُنظَّم إلى سياسات أكثر فاعلية.

(د) **تعتبر القدرة المؤسسية على التنفيذ ومخاطر الاستدامة كبيرة** ومرتبطة بالحوكمة الضعيفة العامة في لبنان وانخفاض القدرات البشرية في وزارة الاقتصاد والتجارة، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان انتقال السياسة المنظم عند انتهاء تمويل المشروع. وتشمل إجراءات التخفيف تقديم أنشطة بناء القدرات والأنشطة الفنية من خلال المكون 2، فضلاً عن الدعم الفني من خلال المشروع والمكمل له في إدارة انتقال السياسات المطلوب.

(هـ) **المخاطر الائتمانية عالية.** مخاطر الإدارة المالية معتدلة بالنظر إلى الترتيبات المؤسسية المعقدة وضعف القدرات (انظر الملحق 2 للحصول على التفاصيل). وتم تصنيف مخاطر الشراء على أنها عالية بسبب ظروف السوق المتقلبة وضعف القدرة الرقابية في الوزارة. وتم تضمين تدابير التخفيف في تصميم المشروع على النحو المفصل في الملحق 2.

(و) **المخاطر البيئية والاجتماعية كبيرة:** تعتبر المخاطر البيئية معتدلة لأنها: (i) قابلة للتنبؤ بها وذات طبيعة مؤقتة؛ (ii) محددة الموقع؛ و (iii) انخفاض احتمال حدوث تأثيرات خطيرة على صحة الإنسان و/أو البيئة. لا تعتبر الأنشطة النهائية بعد تفريغ السفن (أي النقل، ومكافحة الآفات، والطحن، وتوزيع الدقيق، والخبز، وتوزيع الخبز والمنتجات المخبوزة الأخرى) مرتبطة بالمشروع لأنها ستنتج بالضبط الترتيبات والعمليات الحالية دون أي حاجة لإنشاء أو توسيع أو إجراء أي أنشطة إضافية. هذه الأنشطة النهائية ليست ضرورية لتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع أو مؤشرات المشروع الوسيطة. وتم تصنيف المخاطر الاجتماعية على أنها كبيرة. ترتبط المخاطر الاجتماعية (i) باحتمالية عمالة الأطفال والعمل الجبري التي يمارسها الموردون الرئيسيون وهم شركات تجارية (منخفضة المخاطر)، (ii) تهريب القمح المدعوم الذي قد يكون له تأثير على الفقراء والفئات الهشة من حيث الحصول على الخبز، و (iii) الحصول على الخبز الميسور التكلفة لأكثر السكان استضعافاً. انظر التقييم البيئي والاجتماعي أعلاه للمزيد من التفاصيل وإجراءات التخفيف.

(ز) **مخاطر أصحاب المصلحة عالية.** هناك مصالح خاصة كبيرة مرتبطة بقطاع القمح ليس فقط من الأحزاب السياسية والجماعات الطائفية ولكن أيضاً من القطاع الخاص والمجتمع المدني. والأهم من ذلك، أن تداعيات سعر القمح على تكلفة الخبز يمكن أن يؤثر بشدة على جميع سكان لبنان. وستكون الإصلاحات ذات الصلة صعبة سياسياً وتتطلب التنسيق مع الوزارات الأخرى، بما في ذلك وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها. وتشمل إجراءات التخفيف الدعم الفني والتركيز القوي على مشاركة أصحاب المصلحة

وأنشطة الاتصال، المدرجة في تصميم المشروع والمكملة لها، لإثراء هذه الإصلاحات وضمان الانتقال المنظم.

سابعا - إطار النتائج والرقابة

إطار النتائج

البلد: لبنان

لبنان: مشروع الاستجابة الطارئة لتأمين إمدادات القمح

الأهداف الإنمائية للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع هو ضمان توافر القمح في لبنان، استجابة لتعطل سوق السلع العالمية، والحفاظ على إمكانية الحصول على الخبز بأسعار معقولة للأسر الفقيرة والهشة.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

إسم المؤشر	الشروط المستندة الى الأداء	خط الأساس	الغايات الوسيطة				الغاية النهائية
			1	2	3	4	
ضمان توفر القمح في لبنان							
الكمية التراكمية من القمح التي يتم شراؤها من خلال المشروع ويتم تسليمها في مينائي بيروت وطرابلس (طن متري)	0.00	50,000.00	100,000.00	150,000.00	200,000.00	250,000.00	
المستفيدون الفقراء والمستضعفون الذين يمكنهم الحصول على الخبز الميسور التكلفة.							
المستفيدون المستضعفون الذين يمكنهم الحصول على الخبز الميسور التكلفة. (النسبة المئوية).	90.00					95.00	
اللاجئون الذين يمكنهم الحصول على الخبز الميسور	90.00					95.00	

الغاية النهائية	الغايات الوسيطة				خط الأساس	الشروط المستندة الى الأداء	إسم المؤشر
	4	3	2	1			
							التكلفة (النسبة المئوية) (العدد)
95.00					90.00		المستفيدون المضيفون المستضعفون الذين لديهم إمكانية الحصول على الخبز الميسور التكلفة (النسبة المئوية) (العدد)
99.00					90.00		النساء المستضعفات اللواتي لهن إمكانية الحصول على الخبز الميسور التكلفة (النسبة المئوية) (العدد)

PDO Table SPACE

مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات

الغاية النهائية	الغايات الوسيطة				خط الأساس	الشروط إسم المؤشر المستندة الى الأداء
	4	3	2	1		
جيم 1: تمويل الاحتياجات الفورية لاستيراد القمح وتوفير الخبز للفئات الفقيرة والهشة						
50,000.00	50,000.00	50,000.00	50,000.00	50,000.00	0.00	كميات القمح الشهرية التي تم يشرؤها من خلال المشروع ويتم تسليمها في مينائي بيروت وطرابلس (طن متري)
C2: إدارة المشروع وبناء القدرات						

الغاية النهائية	الغايات الوسيطة				خط الأساس	الشروط المستندة الى الأداء	إسم المؤشر
	4	3	2	1			
100.00	75.00	60.00	55.00	50.00	0.00		النسبة المئوية لملاحظات المستفيدين التي تم تناولها من خلال آلية إدارة المظالم والشكاوى ضمن الإطار الزمني المعلن عنه علنا من قبل المشروع (النسبة المئوية)
نعم						لا	نظام مُحسَّن لمراقبة أسعار القمح والخبز تنفذه الوزارة (نعم/لا)

خطة المراقبة والتقييم: مؤشرات الهدف الانمائي للمشروع					
إسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
الكمية التراكمية من القمح التي يتم شراؤها من خلال المشروع ويتم تسليمها في مينائي بيروت وطرابلس (طن مري)	سيقيس المؤشر كمية القمح (طن ، الوزن الإجمالي) المستورد للبنان والمسلم في مينائي بيروت وطرابلس. وسيتم قياس المؤشر بناءً على البيانات التي يتم جمعها بانتظام والتي تقدمها وزارة الاقتصاد والتجارة.	سيتم قياس المؤشر شهريًا وفي نهاية فترة تنفيذ المشروع ، وسيعكس الواردات التراكمية من القمح المشتراة بتمويل المشروع منذ بداية المشروع.			
المستفيدون المستضعفون الذين يمكنهم الحصول على الخبز الميسور التكلفة. (النسبة المئوية).	سيتم جمع البيانات من استخدام المعاينة العشوائية والمسح (كل أسبوعين) باستخدام قوائم المستفيدين التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي.				
اللاجئون الذين يمكنهم الحصول على الخبز الميسور التكلفة (النسبة المئوية) (العدد)					
المستفيدون المضيفون المستضعفون الذين لديهم إمكانية الحصول على الخبز الميسور التكلفة (النسبة المئوية) (العدد)					
النساء المستضعفات اللواتي لديهن إمكانية الحصول على الخبز الميسور التكلفة (النسبة المئوية) (العدد)					

IO Table SPACE

UL Table SPACE

ME PDO Table SPACE

خطة المراقبة والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة					
إسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
كميات القمح الشهرية التي تم شراؤها من خلال المشروع ويتم تسليمها في مينائي بيروت وطرابلس (طن مري)	يقيس المؤشر متوسط كمية القمح (طن ، الوزن الإجمالي) المستوردة إلى لبنان وتسليمها في مينائي بيروت وطرابلس كل شهر. سيتم قياس المؤشر بناءً على البيانات التي يتم جمعها بانتظام والتي تقدمها وزارة	شهريًا، في اليوم الأخير من كل شهر.	وزارة الاقتصاد والتجارة	ستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بجمع ومعالجة ومركزة بيانات الأسعار والكمية من العقود والفواتير والمستندات التجارية الأخرى المقدمة من المستوردين المؤهلين	وزارة الاقتصاد والتجارة

				الاقتصاد والتجارة.	
وزارة الاقتصاد والتجارة	سيتم جمع البيانات من خلال آلية إدارة المظالم والشكاوى للمشروع كما هو موضح في دليل عمليات المشروع	وزارة الاقتصاد والتجارة	كل أسبوعين	سوف يتتبع المؤشر مدى تسجيل ومعالجة الملاحظات الواردة من المستفيدين من المشروع.	النسبة المئوية لملاحظات المستفيدين التي تم تناولها من خلال آلية إدارة المظالم والشكاوى ضمن الإطار الزمني المعلن عنه علنا من قبل المشروع (النسبة المئوية)
وزارة الاقتصاد والتجارة	سيتم جمع البيانات الدولية من مصادر البيانات المفتوحة ليتم تحديدها في دليل عمليات المشروع. وسيتم جمع البيانات المحلية في منصة بيانات باستخدام التقارير من هيئة مراقبة من طرف ثالث TPMA والمصادر الحكومية والمسوحات عالية التردد. وسيتم استخدام حل تكنولوجيا المعلومات لجمع البيانات وإعداد التقارير (مثل تطبيق مخصص) إن أمكن.	سيتم تحديد مصدر أسعار السوق الدولية في دليل عمليات المشروع. سيتم جمع الأسعار المحلية من خلال مسوحات عالية التردد، وسيتم الإبلاغ عنها أيضًا من خلال وكلاء المراقبة من طرف ثالث والتحقق الحكومي.	يوميًا (الأسعار القمح العالمية)؛ كل أسبوعين للأسعار المحلية.	سيشمل نظام مراقبة الأسعار المحسن الطبقات التالية: (1) مراقبة وتحليل أسعار القمح الدولية ؛ (2) مراقبة أسعار القمح والدقيق والخبز المحلي للتحقق من الامتثال للأنظمة (يتم ذلك من خلال هيئة المراقبة من طرف ثالث TPMA وخدمات التحقق الحكومية والمسوحات عالية التردد).	نظام مُحسَّن لمراقبة أسعار القمح والخبز تنفذه الوزارة

ME IO Table SPACE

الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم

استراتيجية ونهج دعم التنفيذ

1. سيركز دعم تنفيذ المشروع على الوظائف والأنشطة التي تتم مراقبتها عادةً من قبل فرق عمل البنك الدولي أثناء الإشراف، بما في ذلك الأنشطة الفنية ووظائف الإدارة (الإدارة، والإدارة المالية، والمشتريات)، والامتثال لسياسات الإجراءات الوقائية. سيتم توجيه اهتمام خاص لضمان التنفيذ في الوقت المناسب لتدابير تخفيف المخاطر المحددة في مصفوفة SORT. واستراتيجية دعم التنفيذ مرنة ومن المحتمل أن يتم تعديلها أثناء التنفيذ استجابة للاحتياجات المتطورة للمشروع، بما في ذلك التغييرات في السياق المؤسسي.

خطة دعم التنفيذ ومتطلبات الموارد

2. تم تلخيص المجالات التي ستركز عليها أنشطة دعم التنفيذ في الجدول 1.1، الذي يسرد أيضًا متطلبات المهارات.

الجدول أ: 1.1 دعم تنفيذ الأنشطة البؤرية ومتطلبات المهارات

التوقيت	التركيز	المهارات المطلوبة	تقديرات الموارد
أول 6 أشهر	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء المشروع • وضع أنظمة ائتمانية • تطوير وتنفيذ استراتيجية الاتصالات • تطبيق الجوانب البيئية والاجتماعية • إنشاء اللجان الفنية PCU / • عقد اتفاقيات تعاون مع المستوردين ... الخ. • إنشاء نظام للرقابة والتقييم 	<ul style="list-style-type: none"> • قائد فريق العمل • أخصائي بيئي • أخصائي أغذية زراعية • أخصائي المشتريات • أخصائي اجتماعي • أخصائي إدارة مالية 	10 أسابيع للموظفين
12 شهر	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ البرنامج • أنشطة الاتصال • المراقبة • الإبلاغ 	<ul style="list-style-type: none"> • قائد فريق العمل • أخصائي بيئي • أخصائي أغذية زراعية • أخصائي المشتريات • أخصائي اجتماعي • أخصائي إدارة مالية 	20 أسبوع للموظفين

الملحق 2: الإدارة المالية

1. مشروع "لبنان: الاستجابة الطارئة لتأمين إمدادات القمح" هو مشروع يتم تنفيذه من قبل المُتلقين وسيتم تنفيذه، وفقًا لإرشادات البنك الدولي، من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة (MOET)، التي تشرف على استيراد الحبوب في لبنان. لا تملك وزارة الاقتصاد والتجارة خبرة سابقة في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي. في حين أنه لن يتم إنشاء وحدة تنفيذ المشروع، فإن تنفيذ المشروع سيعتمد على فريق عمل معين من وزارة الاقتصاد والتجارة، مع أدوار محددة بوضوح. سيكون فريق العمل هذا مسؤولاً عن التخطيط الشامل والتنفيذ والإدارة لأنشطة المشروع وسيشرف على تنفيذ الأنشطة من قبل المورد.

2. ستكون وزارة الاقتصاد والتجارة مسئولة عن وضع جميع الترتيبات موضع التنفيذ، بما في ذلك ترتيبات الإدارة المالية، لتنفيذ المشروع. ويشمل ذلك تشكيل فريق عمل مخصص، في أقرب وقت ممكن، يتألف من استشاريين خارجيين للإسراع بتنفيذ أنشطة المشروع. سيقدم البنك لفريق العمل التوجيه والدعم العملي لتنفيذ أنشطة الإدارة المالية. وسيتم تعيين وكيل مراقبة تابع لطرف ثالث له شروط مرجعية مقبولة للبنك للتحقق من أن استيراد القمح يتم تنفيذه وفقًا للاتفاقية الإطارية التي سيتم توقيعها بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمستوردين والاتفاقيات بين

3. سيكون فريق عمل وزارة الاقتصاد والتجارة مسئولاً عن التعامل مع جوانب الإدارة المالية للمشروع. وسيتم صرف أموال المشروع بالدولار الأمريكي وسيتم توجيهها من خلال حساب خزانة وزارة المالية وسيتم تحويلها إلى الحساب المخصص للمشروع المفتوح في البنك المركزي. وسيتم توجيه الأموال من البنك الدولي باستخدام دفعات مسبقة ومباشرة وعمليات السداد من خلال طلبات السحب المصحوبة بالوثائق الداعمة المناسبة. وسيتم الصرف الإجراءات المعمول بها ودليل الصرف الخاص بالبنك الدولي. وسيتم استخدام التقارير المالية المرحلية غير المدققة (IFRS) و البيانات المالية للمشروع PFS نصف السنوية كآلية لإعداد التقارير المالية وليس لأغراض الصرف.

تقييم الإدارة المالية

4. استعرض فريق الإدارة المالية ترتيبات الإدارة المالية في وزارة الاقتصاد والتجارة. بناءً على نتيجة التقييم، تم تصنيف مخاطر الإدارة المالية، باعتبارها أحد مكونات المخاطر الائتمانية، على أنها كبيرة. ومن خلال تدابير التخفيف المقترحة، ستلي الوزارة متطلبات الإدارة المالية للبنك وسيكون لديها نظام إدارة مالية مقبول وسيكون تصنيف مخاطر الإدارة المالية المتبقية متوسطًا (معتدلاً).

5. فيما يلي المخاطر التي تم تحديدها:
 - i. التأخيرات المحتملة للأموال التي سيتم تحويلها من حساب الخزانة بوزارة المالية إلى حساب المشروع بسبب عمليات المقاصة الطويلة، مما يؤثر على توقيت أداء المدفوعات.
 - ii. يمر استيراد القمح من الموردين الدوليين من خلال مستوردين محليين، حيث تلعب وزارة الاقتصاد والتجارة دورًا إشرافيًا وتنظيميًا، وقد تكون إدارة الترتيبات بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمستوردين والموردين أمرًا معقدًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر تضارب الآراء و/أو سوء استخدام القمح الذي تم شراؤه من وجهته النهائية.
 - iii. لدى وزارة الاقتصاد والتجارة أنظمة داخلية وإجراءات؛ ومع ذلك، فهي لا تغطي بشكل شامل متطلبات الإدارة المالية للبنك الدولي.
 - iv. لا تمتلك وزارة الاقتصاد والتجارة برنامج محاسبة لتسجيل المعاملات وإنتاج التقارير المالية.
 - v. استمرار انخفاض قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار.
 - vi. ليس لدى وزارة الاقتصاد والتجارة خبرة سابقة في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي.
 - vii. تدرج وزارة الاقتصاد والتجارة في إطار تدقيق ديوان المحاسبة، على الرغم من أن ديوان المحاسبة لديه الخبرة الفنية، إلا أنه يفتقر إلى قدرات الموارد البشرية وقد لا يقوم على وجه التحديد بالتدقيق على أموال المشروع على أساس سنوي.

6. للتخفيف من مخاطر الإدارة المالية، تم اقتراح تدابير التخفيف التالية:
 - i. ستضمن وزارة المالية والبنك المركزي بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة، تحويل الأموال من حساب الخزانة إلى الحساب المخصص للمشروع على الفور بعد استلام الطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة، وسيضمن البنك المركزي أداء المدفوعات للموردين على الفور بعد استلام طلب التحويل المقدم من وزارة الاقتصاد والتجارة.
 - ii. ستخصص وزارة الاقتصاد والتجارة فريقًا للتعامل مع تنفيذ المشروع. وسيضم الفريق مسؤولاً ماليًا يتعامل مع جميع جوانب الإدارة المالية للمشروع.
 - iii. ستدخل الوزارة في اتفاقيات إطارية مع المستوردين المحليين والتي ستحدد الأدوار والمسؤوليات. وسيقوم المستوردون المحليون بتوقيع العقود مع الموردين الدوليين. وسيتم مراجعة جميع الاتفاقيات والعقود الإطارية مسبقًا من قبل البنك الدولي.
 - iv. ستستخدم وزارة الاقتصاد والتجارة (MOET) ملفات/جداول بيانات إكسل لتسجيل المعاملات اليومية وإنتاج التقارير المالية المرحلية المطلوبة (IFRS) والتي سيتم إعدادها على أساس ربع سنوي وتقديمها بعد 45 يومًا من نهاية كل ربع سنة.
 - v. ستعد وزارة الاقتصاد والتجارة دليل عمليات المشروع الذي سيتضمن فصلاً خاصاً بالإدارة المالية.
 - vi. ستعين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مدققاً فنياً للتحقق من أن استيراد القمح قد تم وفقاً للاتفاقيات/العقود ذات الصلة ودليل عمليات المشروع. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استكمال عمل المدقق الفني بهيئة المراقبة من طرف ثالث TPMA للتحقق من أن القمح قد تم توزيعه بشكل عادل ووصل إلى وجهته النهائية المتفق عليها.
 - vii. ستبرم الوزارة عقدًا مع مدقق خارجي مستقل له شروط مرجعية مقبولة للبنك لمراجعة البيانات المالية للمشروع. وسيقوم المدقق بإعداد تقرير تدقيق وخطاب إدارة يغطيان كل نصف سنة تقويمية للمشروع ويستحقان في موعد لا يتجاوز شهرين بعد نهاية كل نصف سنة تقويمية.

ترتيبات الإدارة المالية والصرف

7. التوظيف: ستنشئ الوزارة فريق عمل مخصصًا سيكون مسؤولاً عن التخطيط الشامل والتنفيذ والإدارة لأنشطة المشروع وسيشرف على تنفيذ الأنشطة من قبل الموردين. وسيضم الفريق موظفًا ماليًا للتعامل مع جميع جوانب الإدارة المالية للمشروع. وسيوفر البنك الدولي التدريب اللازم لفريق العمل بشأن إجراءات الإدارة المالية للبنك الدولي. وسيكون إنشاء فريق مخصص وتعيين/ توظيف مسؤول مالي شرطًا للصرف.

8. الضوابط الداخلية: لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وظائف محدودة في مجال الضوابط الداخلية. يتم وضع الضوابط الداخلية وفقًا للنظام الداخلي لوزارة الاقتصاد والتجارة. لغرض المشروع، سيعد فريق عمل وزارة الاقتصاد والتجارة دليل عمليات المشروع (POM) والذي سيتضمن فصلًا عن الإدارة المالية ويحتوي على معلومات مفصلة حول إجراءات وقواعد الإدارة المالية التي تحكم تدفق الأموال وإجراءات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى المسؤوليات المحددة لكل عضو في فريق العمل. وسيكون إعداد دليل عمليات المشروع شرطًا للفعالية.

9. القمح: يقوم المستوردون المحليون بشراء القمح من موردين دوليين. وستلعب وزارة الاقتصاد والتجارة دورًا إشرافيًا وتنظيميًا في هذه العملية. وسيتم إبرام اتفاقيات إطارية بين الوزارة والمستوردين المحليين تصف أدوار ومسؤوليات كل طرف. وستتم الموافقة على الاتفاقيات الإطارية من قبل البنك الدولي. وسيوقع المستوردون المحليون عقودًا مع الموردين الدوليين لشراء القمح. ستفصل العقود الكميات والإجراءات وآلية الشحن وأحكام المدفوعات والتسليم والتخزين والتوزيع. وبناءً على هذه الاتفاقيات، ستدفع الوزارة للموردين مباشرةً. وستستلم الوزارة وتراجع جميع المستندات الداعمة من المستوردين بعد توقيع العقود مع الموردين وستقوم بالموافقة عليها قبل التجهيز والدفع.

10. ستعين الوزارة مدققًا فنيًا، بشروط مرجعية مقبولة للبنك، للتحقق من أن شراء القمح قد تم وفقًا للاتفاقية القانونية، ودليل عمليات المشروع، والاتفاقيات الإطارية (التي سيتم توقيعها بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمستوردين) والعقود التي سيتم توقيعها بين المستوردين والموردين وأنه تم تفريغ القمح في مرفأ بيروت وطرابلس. وسيتحقق المدقق الفني أيضًا من تفريغ القمح وتوزيعه على المطاحن وفقًا للاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والتجارة. وسيقومون بما يلي على وجه التحديد:

- التحقق من صحة جرد مخزون القمح عند التسليم في الموانئ المحددة (التحقق من الكميات حسب الإطار والعقود الموقعة، وسيشمل ذلك الأسعار/الكمية المعلنة في ميناء التحميل للمقارنة بالسعر/الكمية المعلنة التي تصل إلى بيروت أو طرابلس).
- التحقق من تفريغ القمح ونقله إلى نقطة التسليم في الوجهة الأولية ثم التحقق من استلام المطاحن للقمح وتخزينه بشكل آمن وفقًا للاتفاقية الإطارية.
- التحقق من الدقيق الذي تنتجه المطاحن ثم يوزع على تجار التجزئة (المخابز). هذا يعتمد على جمع البيانات وتحليل البيانات.
- التحقق من صحة الكميات الموزعة كخبز ودقيق لباعلي التجزئة (محلات السوبر ماركت، المتاجر، إلخ.) في جميع المحافظات من خلال أخذ العينات وتحليل البيانات.

11. تقارير أسبوعية حول التقدم المحرز في التوزيع وسيقوم بتقديم التقارير في نفس الوقت إلى وزارة الاقتصاد والتجارة والبنك الدولي. وستحتفظ الوزارة بجرد مفصل لمخزون القمح من الشراء إلى التفريغ إلى التوزيع على طول السلسلة وستضيف هذا المخزون إلى التقارير المالية الدورية (IFRS) التي سيتم تقديمها إلى البنك.

12. ستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بتوظيف هيئة مراقبة من طرف ثالث TPMA للتحقق من نتائج المشروع على مستوى المجتمع/ المرحلة النهائية. تم تحديد هيئة المراقبة من طرف ثالث TPMA على أنها الصليب الأحمر اللبناني وستسهل جمع بيانات الأسعار للدقيق في المطحنة، وللخبز في المخابز، وللخبز في أسواق البيع بالتجزئة، على أساس أسبوعي ولعينة من الأسواق في جميع المحافظات. ستضمن هيئة مراقبة من طرف ثالث TPMA أن المستفيدين من المشروع يستفيدون من الخبز بسعر معقول وأن الخبز متوفر لجميع المجتمعات بكميات كافية وبأسعار معقولة على النحو المحدد من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة. وستصدر هيئة مراقبة من طرف ثالث TPMA تقاريرًا شهرية عن التقدم المحرز.

13. إعداد الموازنة: سيتم إعداد خطة موازنة للمشروع وستستند إلى خطة المشتريات لمقارنة النفقات المخططة مع النفقات الفعلية ومراقبة أي تباينات. وسيُعد فريق العمل التابع للوزارة موازنة سنوية منفصلة. وسيتم إعداد الموازنة على أساس سنوي وتقديمها إلى البنك الدولي في نوفمبر- تشرين الثاني/ ديسمبر- كانون الأول من كل عام وتغطي السنة التالية. وسيراقب فريق العمل الفروق في خطة الصرف وسيقدم تقريراً لأي اختلاف رئيسي.

14. نظام محاسبة المشروع: لا تملك الوزارة برنامج محاسبة لتسجيل المعاملات وإنتاج التقارير المالية. ستستخدم الوزارة ملفات/جداول بيانات إكسل لتسجيل المعاملات اليومية وإنتاج التقارير المالية المطلوبة. وسيكون فريق العمل مسؤولاً عن إعداد التقارير المالية المرحلية. وستغطي محاسبة المشروع جميع مصادر واستخدامات أموال المشروع، بما في ذلك الدفعات والمصروفات المتكبدة. وسيتم تسجيل جميع المعاملات المتعلقة بالمشروع باستخدام الأساس النقدي للمحاسبة. وستضمن الوزارة أن جميع المعاملات المالية شاملة وكاملة ومسجلة في الوقت المحدد وأن جميع السجلات متاحة للمراجعة والتحقق من صحتها يومياً. وستقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بمطابقة السجلات على أساس أسبوعي.

15. إعداد تقارير المشروع: يتضمن التقرير المالي للمشروع التقارير المالية المرحلية والبيانات المالية السنوية للمشروع. ويجب أن تتضمن التقارير المالية المرحلية بيانات عن الوضع المالي للمشروع، بما في ذلك:

- (1) بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية حسب الفئة والمكون.
- (2) السياسات المحاسبية والملاحظات التفسيرية بما في ذلك إفصاح في الحاشية عن الجداول: (i) "قائمة بجميع العقود الموقعة لكل فئة" توضح مبالغ العقد الملزم بها والمدفوعة وغير المدفوعة بموجب كل عقد، (ii) بيان التسوية لميزان حساب المشروع، (iii) بيان المدفوعات النقدية التي تم أدائها باستخدام بيان الإنفاق، (iv) بيان تحليل الموازنة الذي يشير إلى التوقعات والاختلافات المتعلقة بالموازنة الفعلية؛ (v) قائمة شاملة لجميع الأصول الثابتة. و (vi) جرد تفصيلي للقمح الذي تم شراؤه وتوزيعه.

16. يجب إصدار التقارير المالية المرحلية كل ربع سنة وإرسالها إلى البنك في غضون 45 يوماً من نهاية كل ربع سنة. يجب إنتاج البيانات المالية للمشروع على أساس نصف سنوي وسوف تتضمن نفس المعلومات مثل التقارير المالية المرحلية.

17. تدفق الأموال: سيتم تحويل الأموال من البنك إلى المشروع وفقاً لنصوص الاتفاقية القانونية وخطاب الصرف والمعلومات المالية. سيتم تحويل الأموال من البنك الدولي إلى حساب خزانة وزارة المالية ثم تحويلها إلى الحساب المخصص للمشروع المفتوح للمشروع لدى مصرف لبنان بالدولار الأمريكي. وستعمل وزارة المالية والبنك المركزي بالتنسيق مع الوزارة على التأكد من أنه بمجرد استلام الأموال في حساب الخزانة، سيتم تحويلها إلى الحساب المخصص للمشروع. وبعد ذلك، بمجرد أن تصبح الأموال في الحساب المخصص، سيتم تنفيذ الدفعات من قبل البنك المركزي بعد استلام طلب التحويل المقدم من قبل الوزارة. وسيفوض المقترض (وزارة المالية) وزارة الاقتصاد والتجارة بتنفيذ المدفوعات من الحساب المخصص للمشروع. وستتم الإيداعات في حساب الخزانة وفقاً للنصوص المنصوص عليها في كل من الاتفاقية القانونية وخطاب الصرف والمعلومات المالية وعلى النحو المبين في "إرشادات الصرف للمشاريع" الخاصة بالبنك الدولي. وسيتم استلام الأموال بالدولار الأمريكي في حساب الخزانة.

18. بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بالمكون 1 (واردات القمح)، سيتم سداد المدفوعات من الحساب المخصص للمشروع بالدولار الأمريكي إلى الموردين بناءً على طلبات التحويل المقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة إلى البنك المركزي. وسيتم تنفيذ المدفوعات من قبل البنك المركزي بعد استلام طلب الدفع من قبل الوزارة. وستكون الوزارة مسؤولة عن إعداد طلبات السحب من أجل الدفع المسبق وإعادة التغذية لحساب الخزانة مصحوباً بالوثائق الداعمة المناسبة. وسيتم دعم المدفوعات للموردين من خلال ما يلي: (i) نسخة من عقد GAFTA، (ii) نسخة من الفاتورة؛ (iii) بوليصة الشحن؛ (iv) المستندات التي تؤكد تحميل القمح على السفينة؛ و (v) تفاصيل الحساب المصرفي للمورد. إن اختيار استخدام الحساب المخصص للدفع للموردين بدلاً من الدفعات المباشرة سببه أن وزارة المالية لم تُنشئ آلية لتسجيل المدفوعات المباشرة في دفاترها وتعتبر طريقة الدفع المباشر بمثابة عملية خارج الموازنة ولا يمكن ربطها بأية بنود في الموازنة الوطنية. وبالنسبة للمدفوعات المتعلقة بالمكون 2 من المشروع، سيتم إجراء التحويلات من الحساب المخصص للمشروع وسيتم استلامها بالليرة اللبنانية من قبل الأطراف الثالثة/المستفيدين بسعر منصة البنك المركزي صيرفة.

19. تدقيق البيانات المالية للمشروع: سوف يتم تدقيق البيانات المالية للمشروع من قبل مراجع خارجي خاص مستقل مقبول لدى البنك الدولي. وسيغطي التدقيق تمويل البنك الدولي لوزارة الاقتصاد والتجارة وسيتم إجراؤه وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. سيتم إقرار الشروط المرجعية للتدقيق من قبل البنك الدولي وستغطي، من بين أمور أخرى، الامتثال لفصل الإدارة المالية من دليل عمليات المشروع، وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والامتثال للاتفاقية القانونية. وسيكون التدقيق مصحوبًا بكتاب إداري يحتوي على تقييم المدقق الخارجي للضوابط الداخلية ونظام المحاسبة والامتثال للتعهدات المالية الواردة في الاتفاقية القانونية. وسيغطي تقرير التدقيق و البيانات المالية المدققة للمشروع، جنبًا إلى جنب مع خطاب الإدارة كل نصف سنة تقويمية للمشروع وسيتم تقديمها إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز شهرين بعد نهاية كل نصف سنة تقويمية. وسيتم الانتهاء من الشروط المرجعية للتدقيق والاتفاق عليها مع البنك الدولي في غضون شهر واحد (1) بعد دخول المشروع حيز التنفيذ، ومن المتوقع أن يتم تعيين المدقق الخارجي في غضون ثلاثة أشهر بعد نفاذ المشروع. ويتيح البنك الدولي للجمهور بيانات المقترض المالية السنوية المدققة لجميع عمليات الاستثمار. ووفقًا لسياسة الإفصاح الخاصة بالبنك الدولي، ستعمل وزارة الاقتصاد والتجارة على نشر تقرير تدقيق المشروع السنوي علنًا بشكل يرضي البنك الدولي.

ملخص الإجراءات المطلوب تنفيذها:

الإجراءات	الموعد النهائي
تعيين مدقق تقني ووكيل مراقبة طرف ثالث	بعد شهر من دخوله حيز التنفيذ
تعيين منسق المشروع	بحلول تاريخ الدخول حيز التنفيذ
تشكيل فريق عمل	بعد شهر من دخوله حيز التنفيذ
إعداد دليل عمليات المشروع	بحلول تاريخ الدخول حيز التنفيذ
تعيين مدقق حسابات خارجي مستقل	3 أشهر بعد الدخول حيز التنفيذ

20. /الصرف: سيتم صرف الأموال وفقًا لإرشادات البنك الدولي ويجب استخدامها لتمويل أنشطة المشروع. سيتم صرف عائدات المشروع وفقًا لإجراءات الصرف التقليدية للبنك الدولي، وسيتم استخدامها لتمويل الأنشطة من خلال إجراءات الصرف المستخدمة حاليًا: على سبيل المثال، الدفعات المقدمة والدفع المباشر والسداد مصحوبة بوثائق داعمة مناسبة (بيانات الإنفاق) وفقًا للإجراءات الموضحة في خطاب الصرف والمعلومات المالية و"إرشادات الصرف" الخاصة بالبنك. تم تحديد سقف الحساب المخصص للمشروع بمبلغ 25.00 مليون دولار أمريكي (مقسم بين 22.5 مليون دولار أمريكي للجزء الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير و 2.5 مليون دولار أمريكي للجزء الخاص بالمرفق العالمي للتمويل ذي الشروط الميسرة). سيتم توزيع مدفوعات المشروع بسرعة وستكون المدفوعات المتوقعة للموردين تتراوح بين 7.00 مليون دولار أمريكي إلى 8.00 مليون دولار أمريكي في الأسبوع، ومن ثم سيكون هناك حاجة إلى سقف دفعة مسبقة أكبر لضمان توفر الأموال بسهولة في الحساب المخصص للوفاء بالمدفوعات للموردين، وتجنب أي التأخير في الشحنت. ستستخدم التقارير المالية المرحلية والبيانات المالية للمشروع كآلية لإعداد التقارير المالية وليس لأغراض الصرف. والحد الأدنى لحجم طلب الدفع المباشر والسداد يساوي 1.00 مليون دولار أمريكي للجزء الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير و 100000 دولار أمريكي للجزء الخاص بالمرفق العالمي للتمويل ذي الشروط الميسرة.

تخصيص عائدات المشروع:

الفئة	المبلغ المخصص من جزء القرض ذي الشروط غير الميسرة (بالدولار الأمريكي)	المبلغ المخصص من جزء القرض ذي الشروط الميسرة (بالدولار الأمريكي)	نسبة النفقات التي سيتم تمويلها (شامل الضرائب) لجزء القرض ذي الشروط الميسرة	نسبة النفقات التي سيتم تمويلها (شامل الضرائب) لجزء القرض ذي الشروط غير الميسرة
(1) السلع المتعلقة بالمكون 1 من المشروع	132,412,500	14,750,000	90%	10%
(2) السلع وخدمات الاستشاريين والخدمات غير الاستشاريين والتدريب والتكلفة التشغيلية المتعلقة بالمكون 2 من المشروع	2,250,000	250,000	90%	10%

3) الرسوم المقدمة على القرض	337,500	0.00	
المجموع	135,000,000	15,000,000	

21. شروط الصرف للنفقات ضمن الفئة (1): سيتم تطبيق شرطين من شروط الصرف على النفقات في إطار الفئة (1)، وهما: (i) أبرمت وزارة الاقتصاد والتجارة اتفاقيات إطارية مع مستوردي القمح المؤهلين وفقًا لأحكام اتفاقية القرض؛ و(ii) أعدت وزارة الاقتصاد والتجارة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وأفصحت عنها بموجب شروط مقبولة لدى البنك.

22. الحساب المخصص (DA): سيكون حساب خزانة وزارة المالية (حساب الخزانة الموحد المجمع تحت إشراف وزارة المالية) هو الحساب الذي سيتم فيه استلام الأموال من البنك الدولي. وستفتح الوزارة حسابًا مخصصًا للمشروع منفصلًا في مصرف لبنان بالدولار الأمريكي لتلقي الأموال من حساب الخزانة ولتغطية حصة المشروع من النفقات المؤهلة. سيكون سقف الحساب المخصص للمشروع 25.00 مليون دولار أمريكي (مقسمة بين 22.5 مليون دولار أمريكي للجزء الخاص بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير و 2.5 مليون دولار أمريكي للجزء الخاص الصندوق الأخضر للمناخ). بالنظر إلى شروط الصرف المطبقة على الفئة 1 من المشروع، بالنسبة لجزء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ستتمكن وزارة الاقتصاد والتجارة من المطالبة بمبلغ 360,000 دولار أمريكي فقط لفئة الصرف 2 من التمويل، حتى يتم استيفاء شروط الصرف التي تنطبق على فئة الصرف 1، و 22,500,000 دولار أمريكي بعد استيفاء هذه الشروط. بالنسبة للجزء الخاص بالمرفق العالمي للتمويل ذي الشروط الميسرة، وسيكون بوسع الوزارة المطالبة بمبلغ 40,000 دولار أمريكي فقط لفئة الصرف 2 من التمويل حتى يتم استيفاء شروط الصرف التي تنطبق على فئة الصرف 1؛ و 2,500,000 دولار أمريكي بعد استيفاء هذه الشروط. ستكون الوزارة مسؤولة عن تقديم الطلبات المسبقة وطلبات التغذية مع الوثائق الداعمة المناسبة.

23. بيان النفقات (SOEs): لطلبات السداد والإبلاغ عن النفقات المؤهلة المدفوعة من الحساب المخصص:

- بيان المصروفات للفئة 1 من المشروع (مرفق رقم 2 من خطاب الصرف)
- بيان المصروفات للفئة الثانية من المشروع (مرفق رقم 2 من خطاب الصرف)

24. بالنسبة لطلبات المدفوعات المباشرة: السجلات التي تثبت النفقات المؤهلة، مثل نسخ الإيصالات، ونسخ فواتير الموردين التي تزيد عن الحد الأدنى لحجم الطلب.

25. المفوضون بالتوقيع: سيتم ترشيح اثنين من الموقعين المفوضين من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة للمشروع للتوقيع على طلبات السحب. وسيتم تقديم عينات التوقيعات المقابلة الخاصة بهم إلى البنك الدولي قبل استلام أول طلب سحب (دفعة مقدمة إلى الحساب المخصص). وسيتم اعتماد كل طلب سحب والتوقيع عليه من قبل المفوضين بالتوقيع.

26. قد يؤثر الاحتيال والفساد على موارد المشروع، وبالتالي يؤثران سلبيًا على نتائج المشروع. ستساعد الترتيبات الائتمانية المقترحة أعلاه، بما في ذلك دليل عمليات المشروع مع فصل تفصيلي للإدارة المالية، وإعداد التقارير، وتوظيف هيئة مراقبة من طرف ثالث والتدقيق المالي الخارجي، في معالجة مخاطر الاحتيال والفساد التي من المحتمل أن يكون لها تأثير مادي على نتائج المشروع.

27. دعم التنفيذ. سيضمن فريق الإدارة المالية للبنك الدولي تقديم الدعم العملي للمشروع خلال الأشهر الستة الأولى، وسيشمل ذلك تدريبًا مبكرًا على الإدارة المالية وإجراءات الصرف لضمان وضع ترتيبات الإدارة المالية بما في ذلك المراقبة والضوابط، وإعداد دليل عمليات المشروع، وأن المدفوعات يتم تنفيذها في الوقت المحدد وأن السجلات المالية كاملة وأن إعداد التقارير يتم في الوقت المحدد وأنه شامل. وستتم جدولة بعثات دعم التنفيذ كل ثلاثة أشهر للأشهر الستة الأولى وستتم إعادة النظر فيها حسب الحاجة.